

وأود في مستهل هذا التقرير أن أذكر بخصوصية مناقشة مشروع قانون المالية بمجلس المستشارين، وذلك بالنظر لما تكتسيه هذه المناقشة أمام مجلسنا الموقر من طابع متميز اعتبارا لتكوينه التي تضم ممثلين عن الجماعات المحلية، ومنتخبين عن الغرف المهنية، وممثلي المأجورين، لهم خبرة ودراية بالمجالات السوسيو اقتصادية.

بتاريخ 12 أبريل 2012، قام السيد نزار بركة وزير الاقتصاد والمالية بمعية السيد إدريس الأزمي الإدريسي، الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية، بإلقاء عرضه أمام اللجنة، ذكر من خلاله بالسياسات الوطنية الإقليمية والدولية لإعداد مشروع قانون المالية 2012، مستحضرا مختلف المتعضيات المتضمنة به، فضلا عن إرفاقه بمجموعة من التقارير والوثائق التي تتضمن معطيات وبيانات وإحصائيات في المجالات الاقتصادية والمالية، والمؤسسات العمومية ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية، فضلا عن الإيضاحات والشروحات التي تقدم بها السيدين الوزيرين ردا على تساؤلات وملاحظات السادة المستشارين.

وبنفس المناسبة، أتوجه بالشكر للسيد رئيس اللجنة والسادة الخلفاء الذين تعاقبوا عن رئاسة اجتماعاتها، وكافة السادة المستشارين الذين حرصوا على مواكبة اجتماعات اللجنة، لما تمخض عنها من نقاش مستفيض وأراء بناءة لامست عن قرب جملة من التدابير الحكومية الواردة في هذا المشروع.

كما أتوجه بالشكر إلى كافة أطر وزارة الاقتصاد والمالية وأطر اللجنة على الجهود التي يبذلونها لتحسين ظروف تحضير ودراسة مشروع قانون المالية.

وبالرجوع لعرض السيد وزير الاقتصاد والمالية المشتمل على معطيات دقيقة، والذي استوحى مضامينه من التوجيهات الملكية السامية ومن التصريح الحكومي الذي قدمه رئيس الحكومة أمام البرلمان، فإن السياق الدولي لإعداد هذا المشروع، يتميز بعدم الاستقرار المالي وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وتراجع نسبة النمو الاقتصادي بمنطقة الاتحاد الأوروبي، أهم شريك اقتصادي لبلادنا.

أما السياق الوطني فيعرف دينامية إصلاحية واعدة في ظل دستور جديد وتطور إيجابي للاقتصاد الوطني مقابل تضرر الموسم الفلاحي لقلة التساقطات المطرية وارتفاع أسعار المواد الأولية واستمرار الضغط على التوازنات الماكرو اقتصادية.

ويتركز مشروع قانون المالية لسنة 2012 على:

- أولا، تعزيز دولة القانون وتدعيم مبادئ وآليات الحكامة الجيدة؛
- ثانيا، تعزيز نمو قوي ومستدام واستعادة التوازنات الماكرو اقتصادية، انطلاقا من تكثيف الاستثمار العمومي، تعزيز جاذبية وتنافسية الاقتصاد الوطني، وتشجيع الاستثمارات الخاصة الوطنية والدولية؛

محضر الجلسة رقم 807

التاريخ: الخميس 18 جادى الآخرة 1433 (10 ماي 2012)

الرئاسة: المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وخمس وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة التاسعة والثلاثين صباحا.

جدول الأعمال:

- تقديم تقرير لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية حول مشروع قانون المالية رقم 22.12 للسنة المالية 2012؛
- الشروع في الاستماع إلى المداخلات العامة لرؤساء الفرق وممثلي المجموعات النيابية بخصوص مشروع قانون المالية.

المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة المستشارة والسادة المستشارون المحترمون،

تطبيقا للدستور وللقانون التنظيمي للمالية وللنظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص مجلسنا اليوم هذه الجلسة للاستماع إلى مقرر لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع قانون المالية رقم 22.12 للسنة المالية 2012 وللتدخلات العامة للفرق والمجموعات.

وأريد، قبل أن أعطي الكلمة للسيد المقرر، أن أحيطكم علما أننا سنستمر إلى الساعة الثانية بعد الزوال، نظرا لتزامن انعقاد مجلسنا مع مجلس وزاري... وسنستأنف على الساعة الخامسة بعد الزوال.

أعطي الكلمة في البداية للسيد المقرر للجنة، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد الرحيم عثمان، مقرر لجنة المالية والتجهيزات

والتخطيط والتنمية الجهوية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية، بمناسبة دراستها لمشروع قانون المالية رقم 22.12 للسنة المالية 2012 والموافقة عليه معدلا، وذلك خلال ثمانية اجتماعات مطولة، واستغرقت ما يناهز 42 ساعة عمل.

وقد اعتبره المتدخلون مشروع قانون مالي استثنائي لأنه يأتي في سياق دولي تطبعه استمرار تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية خاصة بمنطقة الأورو، كما أنه يأتي في سياق إقليمي يميزه الحراك الشعبي والاجتماعي الذي تعرفه منطقة الشرق الأوسط والمغرب العربي.

وبخصوص الفرضيات التي ابني عليها مشروع القانون المالي لسنة 2012، طرحت إشكالية اختلاف وتعدد مصادر الأرقام الصادرة بخصوص مستوى معدل النمو بين توقعات وزارة الاقتصاد والمالية وتوقعات المندوبية السامية للتخطيط وتوقعات بنك المغرب.

وفي الإطار ذاته، تم التساؤل من حيث مدى واقعية معدل النمو المتوقع، عن مدى أهلية الاقتصاد الوطني لتحقيق نسبة 4,2% في ظل المعطيات المتعلقة بالقطاع الفلاحي، وارتباطه بالتقلبات المناخية، وضعف الصادرات وضعف الإنتاجية والتنافسية الصناعية والفلاحية، وكذا في ظل العجز المزمع للميزان التجاري وضعف الحكامة، فضلا عن تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مع التأكيد على أن تحقيق رهان نسبة النمو المفترض تستدعي دعم الطلب الداخلي، وإدخال تحولات جديدة على الاقتصاد الوطني بما يسمح ببروز قطاعات واعدة من شأنها تحديث وعصرية النسيج الإنتاجي، وتقوية الاستقلالية في مواجهة التقلبات المناخية.

وقد اقترح السادة المستشارون اعتماد التأمين على مخاطر ارتفاع سعر البترول وتفعيل الحساب الخصوصي للخزينة المرصد لهذه الغاية وتوجيه الاستثمار إلى قطاع الطاقة، مع التأكيد على أن التجربة أبانت أن توقعات سعر البترول لا تمت بصلة بالأسعار الفعلية، حيث أصبح الحديث حاليا عن فرضيات بلغت 114 و115 و125 دولار للبرميل.

أما فيما يتعلق بالمحور المالي، فقد تم التأكيد على أن الميزانية العامة للدولة، حافظت على بنيتها التقليدية دون أي تغيير، وذلك بطغيان ميزانية التسيير على ميزانية الاستثمار، مع التركيز على هاجس التوازنات الماكرو اقتصادية، وهو ما يتطلب إصلاحا جذريا للميزانية يكون من بين أسسه:

- الاعتماد على سياسة الميزانية المتوسطة المدى؛
 - تقديم الميزانية مرفقة بمؤشرات قائمة على تحقيق النتائج؛
 - إدارة المخاطر المتعلقة بالميزانية بتبسيط قراءة وتحليل الميزانية بناء على اللوائح التصنيفية للعمليات المالية؛
 - جندرة الميزانية؛
 - إصلاح القانون التنظيمي للمالية؛
 - تقوية دور البرلمان في مناقشة ومراقبة الميزانية انسجاما مع مقتضيات الدستورية الجديدة.
- وهذا، وقد أجمع السادة المستشارون بمختلف مشاربهم السياسية على

- ثالثا، ضمان ولوج عادل للمواطنين للخدمات الأساسية وترسيخ مبادئ التضامن والحماية الاجتماعية في مجالات التعليم والصحة والسكن عبر صندوق دعم التماسك الاجتماعي ونظام المساعدة الطبية (RAMED)، وبرنامج تيسير، وصندوق التكافل العائلي.

كما أن مشروع قانون المالية لسنة 2012 تمت صياغته على أساس حصر مستوى عجز الميزانية في 5% في سياق تنفيذ التزامات البرنامج الحكومي، وتحقيق نسبة نمو 4,2% مع حصر نسبة التضخم في ما دون 2,5%. وذلك وفق فرضيات تحدد 100 دولار كمتوسط لسعر البترول، مع اعتماد استثمار عمومي يبلغ 188,30 مليار درهم، وإحداث 26.204 منصب مالي.

وفضلا عن ذلك، فإن البعد الجهوي والتراخي لمشروع قانون المالية 2012، تم وفق منظور يوازن بين تأهيل العالم القروي والمناطق الجبلية وضمان انخراط كافة الجهات في التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والمتضامنة والمستدامة، من خلال توفير التجهيزات الأساسية وكذا تحسين ظروف عيش الساكنة، ودعم صندوق التنمية القروية، والبرنامج الإستراتيجي لدعم القطاع الفلاحي مع إحداث "صندوق التأهيل الاجتماعي للجهات" و"صندوق التضامن بين الجهات" المنصوص عليهما في الدستور، من أجل ضمان تنمية مجالية متوازنة.

ومن جانب آخر، فإن التعديلات التي أدخلت على المشروع بمجلس النواب ذات طابع اجتماعي، تزوم أساسا تعزيز موارد صندوق دعم التماسك الاجتماعي، وإقرار إعفاءات ضريبية تخص السكن الاجتماعي ومبيعات الأدوية الخاصة بالأمراض المزمنة، والعمليات التي تقوم بها جمعيات السلفات الصغرى.

شكلت مناقشة مضامين مشروع القانون المالي رقم 22.12 لسنة المالية 2012، وكذا المرجعيات والفرضيات التي بني عليها، فرصة للسادة المستشارين لتقديم مجموعة من الملاحظات والانتقادات والاقتراحات والاستفسارات حول المقترحات التي جاء بها هذا المشروع، وتدابيرها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية، ومدى تنفيذ الحكومة للالتزامات التي قطعها على نفسها خلال تقديم التصريح الحكومي، نوردها مختصرة في هذا التقديم فيما ستجدونها مفصلة في الإطار المتعلق بالمناقشة العامة ومناقشة المواد.

هذا، وقد استحضر السادة المستشارون مختلف السياقات التي تم من خلالها إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2012، في ظل الإصلاحات المؤسساتية والسياسية التي شرعت فيها بلادنا، حيث شكل الخطاب الملكي السامي ليوم تاسع مارس 2011 دفعة قوية في اتجاه البناء الديمقراطي من خلال إقرار دستور جديد لفتح يوليوز 2011، تمخضت عنه انتخابات نيابية سابقة لأوانها يوم 25 نونبر الماضي أسفرت عن تشكيل حكومة جديدة.

وبخصوص المحور الاجتماعي، تم التأكيد على أن الحكومة مطالبة بالنهوض بالتشغيل، والوفاء بالالتزامات التي أقرتها الحكومة السابقة مع المجموعات المعطلة. كما طرح السادة المستشارون مجموعة من الملفات والقضايا القصوى بالنسبة للاستقرار والسلم الاجتماعي.

وفي إطار جوابها على المداخلات، نوه السيد نزار بركة، وزير الاقتصاد والمالية والسيد إدريس الأزمي الإدريسي الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، بجدية مناقشة السادة المستشارين التي تنبعث من روح المسؤولية من خلال الاقتراحات والملاحظات والاستفسارات المقدمة.

وفي هذا الإطار، تمت الإشارة إلى أن الحكومة اختارت اعتماد منهجية الإصلاح في إطار الاستمرارية، من خلال حكامه تبني على الاستعمال الأمثل للموارد البشرية والمالية، وأنه ضانا للسير العادي تم فتح الإعتمادات اللازمة على أساس الفصل 75 من الدستور والمادة 35 من القانون التنظيمي لقانون المالية، عبر المصادقة على مراسيم فتح الإعتمادات واستخلاص المداخل من طرف الحكومة السابقة خلال شهر دجنبر الماضي.

كما تم التذكير بأسباب تأخر إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2012، والتدابير الاستباقية التي قامت بها الحكومة للحفاظ على جو الثقة لدى الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، فضلا عن تعزيز آليات التضامن والحماية الاجتماعية، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

هذا، وقد تم التأكيد على أن الاقتصاد المغربي أبان، بفعل تجربة الانتقال الديمقراطي والتحديث الاقتصادي، عن قدرته على الصمود بفعل جهود التنوع المبذولة على الصعيدين القطاعي والجغرافي، والتي مكنته من الحفاظ على دينامية اقتصادية معززة أساسا بارتفاع الطلب الداخلي، عبر تحسن القدرة الشرائية وجعل الاستثمار العمومي رافعة أساسية لدعم النمو، والضامن لفرص الشغل، واعتماد المقاربة الجهوية لمعالجة الاختلالات المحلية والاجتماعية، في ظل تراجع الطلب الخارجي والاستثمارات الخارجية.

كما تمت الإشارة إلى أن إصلاح القانون التنظيمي للمالية ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار المتعضيات التي يتضمنها الدستور الجديد، وملاءمته مع رهانات الجهوية المتقدمة، والعمل على تقوية الدور الرقابي للبرلمان أثناء مناقشة الميزانية، فضلا عن ضبط التوازنات الماكرو اقتصادية وتحديث التدبير العمومي وربطه بالنتائج المنتظرة.

هذا، وقد تضمن جواب السيدين الوزيرين مجموعة من المعطيات سيتم إيرادها بتفصيل في الجزء المخصص للجواب.

وتجدر الإشارة إلى أنه وبعد تقديم السيدين الوزيرين لجوابها الشفهي عن مداخلات السادة المستشارين، ارتأت اللجنة تأجيل الاجتماع الذي كان مخصصا لمناقشة المواد إلى حين إيفاد السيدين الوزيرين للجنة بأجوبة كتابية أكثر تفصيلا، كما وعدا بذلك، قصد اطلاع السادة المستشارين

أهمية القيام بإصلاح شمولي للنظام الضريبي ببلادنا بغرض إرساء العدالة الضريبية ورفع من مردودية النظام الضريبي، مقترحين اعتماد إجراءات عميقة لإصلاح المنظومة الجبائية، إعادة النظر في دراسة مدونة الضرائب بشكل مستقل عن دراسة مشروع قانون المالية، توسيع الوعاء الضريبي وتحسين أداء الإدارة الضريبية، دمج الوعاء والتحصيل الضريبي، التقليل التدريجي للإعفاءات الضريبية.

وفيما يتعلق بالمحور الاقتصادي، أشادت العديد من المداخلات بالإستراتيجية الحكومية المعتمدة في اتجاه الرفع من جاذبية وتنافسية الاقتصاد الوطني، والعمل على تحسين مناخ الأعمال من خلال نموذج تنموي واقتصادي، معتبرين أن الاقتصاد المغربي لازال يعاني من مجموعة من الصعوبات والإكراهات المرتبطة بالقضاء، البيروقراطية والفساد الإداري، محدودية معدلات النمو الاقتصادي، استمرار الارتهاق لنتائج القطاع الفلاحي، بطء نتائج برامج تحسين مناخ الأعمال.

كما تمت المطالبة بإعادة النظر في الدور التصديري للقطاعات الاقتصادية، والدعوة إلى تركيز السياسات القطاعية في اتجاه تفعيل المنظور الجهوي الذي اعتمده الدستور الجديد، واعتماد مقاربة شاملة لإصلاح القطاع غير المهيكل، والعمل على ضرورة إصلاح صندوق المقاصة وتحسين أسلوبه في استهداف الفئات الضعيفة والمعوزة.

وبخصوص محور الاستثمار، تم التأكيد على أهمية مضاعفة دعم الاستثمار العمومي المنتج ليلعب ما يناهز 188 مليار درهم، مما سيمكن من إعطاء دينامية حقيقية للاقتصاد الوطني من خلال إحداث المشاريع وخلق فرص الشغل وتلبية حاجيات المواطنين، ومواصلة إنجاز الأوراش الكبرى والإستراتيجية التي تشهدها بلادنا.

إلا أن هذا التنويه لم يمنع من طرح مجموعة من التساؤلات، همت أساسا:

- عدد المقاولات والشركات المغربية التي استفادت من هذه الاستثمارات العمومية، وعدد مناصب الشغل القارة التي تم إحداثها؛
- ماهية نسبة الانجاز التي عرفتها هذه الاستثمارات، وماهية مساهمتها في معدل النمو الاقتصادي ببلادنا، وفيما إذا كانت للحكومة الآليات الإدارية والتقنية والبشرية لإنجازها.

كما تركزت المناقشات بالأساس حول السياسة الاجتماعية للحكومة في مجموعة من المجالات، منها السكن، الصحة، التعليم، العالم القروي، وغيرها من المجالات التي لها ارتباط بالوضعية المعيشية لمختلف الفئات الاجتماعية، حيث اعتبر المستشارون أنه على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة، فإن الخصائص لازال كبيرا على المستوى الاجتماعي الذي يظل دون مستوى المعايير الدولية وبعيدا عن تحقيق أهداف الألفية، مطالبين في هذا السياق بضرورة معالجة الاختلالات الاجتماعية وتعزيز آليات التضامن.

عليها.

وفي الاجتماع الموالي، وبعد توصل اللجنة بأجوبة كتابية، عبر رئيس فريق الأصالة والمعاصرة عن رغبته في فتح باب النقاش مجدداً، وأمام تمسك رئاسة اللجنة بتطبيق مقتضيات المادة 263 من النظام الداخلي التي تنص على أن رئيس اللجنة يعلن عن انتهاء المناقشة العامة بعد جواب الوزير المعني، قرر رئيس الفريق الانسحاب من الاجتماع رفقة أعضاء فريقه الحاضرين.

إن القضايا الكبرى المرتبطة بالجوانب الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي تم التداول بشأنها في إطار مناقشة مواد مشروع قانون المالية 2012، ظهرت تجلياتها من خلال مقترحات التعديلات المقدمة من طرف الحكومة ومختلف الفرق البرلمانية والتي بلغ عددها 131 تعديلاً.

وقد انضبت هذه التعديلات حول مجموعة من المواضيع، استأثرت المادة 7 المتعلقة بالمدونة العامة للضرائب بالحظ الوافر منها، ومن جملة ما ترمي إليه التعديلات المذكورة:

- اعتماد التصريب التدريجي للشركات الرياضية؛
- تخفيف الضغط الجبايي على مختلف فئات الأجراء؛
- إحداث ضريبة تضامنية يساهم فيها الأشخاص من ثرواتهم الشخصية؛
- تمديد تطبيق سعر 10% على عمليات استيراد العجول المعدة للتسمين إلى غاية 31 دجنبر 2012؛
- الرفع من مداخيل صندوق دعم التأسك الاجتماعي من خلال توسيع قاعدة المساهمين؛
- منح الجهات الإمكانات المالية والبشرية اللازمة وذلك من أجل الانتقال إلى الجهوية المتقدمة؛
- دعم صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية.

وخلال اجتماعي اللجنة المنعقدين يومي 2 و4 ماي 2012 والمخصصين للبت في التعديلات والتصويت على مشروع القانون المالي 2012، حيث بلغ عدد التعديلات المقبولة والموافق عليها 11 تعديلات، ووافقت اللجنة على مواد مشروع القانون المالي وأبوابه وأجزائه وفق جدول التصويت المرفق بهذا التقرير، ودفعت الحكومة 16 مرة بالفصل 77 من الدستور، كما أثبتت عدم دستورية المواد 31 و34 و35 من المشروع من طرف فريق الأصالة والمعاصرة.

وفي الختام، صادقت اللجنة على مشروع قانون المالية رقم 22.12 للسنة المالية 2012 معدلاً بالنتيجة التالية:

الموافقون = 17؛

المعارضون = 7؛

المتنعون = 4.

وشكراً.

السيد الرئيس:

شكراً للسيد المستشار المحترم. أعطي الكلمة للسيد المستشار المحترم عبد الحكيم بنشماش، رئيس فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكراً السيد الرئيس المحترم.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدان الوزيران،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمين،

أتشرف بأن أقدم أمامكم باسم فريق الأصالة والمعاصرة لنقدم مساهمتنا في مناقشة مشروع القانون المالي برسم سنة 2012.

وفي مستهل هذه المداخلة، أعترف لكم بأنني أجد صعوبة كبيرة في عدم الإفصاح عن انزعاجنا في الفريق بل وعن خيبة أملنا إزاء ما لاحظناه ونلاحظه - على مستوى مجلس المستشارين - من نقص أو ضعف في جاذبية مناقشة القانون المالي لهذه السنة.

أجل لقد عابنا كيف أن هذه المناقشة لم تعد لها تلك الجاذبية التي كانت لها في السابق بما هي محطة سياسية بامتياز لمناقشة وتقييم السياسات العمومية، محطة تشد إليها أنظار الرأي العام الوطني وتستغفر لها إمكانات وطاقات البرلمان بذلك القدر من الجدية والمسؤولية التي عابناها في سنوات خلت.

والسبب في ذلك لا يعود إلى الهندسة الدستورية التي أقرها الدستور الجديد والتي بمقتضاها أعيد تعريف نمط ثنائيتنا البرلمانية باتجاه أكثر عقلانية، ولكن يعود، في المقام الأول، إلى الإرادة التي اصطدمنا بها في محطات مختلفة وفي سياقات مختلفة من مناقشة القانون المالي التي دارت في مختلف أروقة اللجان المختصة خلال الشهر المنصرم، إرادة تقزيم دور مجلس المستشارين وإضعاف مكانته الدستورية، إرادة انتصرت فيها الحكومة لمنطق يقوم على التعامل مع مجلس المستشارين بنوع من الدونية، إن لم أقل بنوع من الاستخفاف غير المبرر. ولست هنا بحاجة إلى تذكركم، أيها السادة المستشارين، أتم الذين واطبتم بحضور جلسات المناقشات التي دارت في اللجان بما عشتموه وعشناه بمرارة من مظاهر ومن سلوكيات بعنوان واحد أن هذا المجلس بنظر الحكومة هو شيء زائد. إن هذا الحضور الباهت وهذه الكراسي الخاوية على عروشها لأكبر دليل على ذلك.

لكن، ما زاد ويزيد في ضعف جاذبية هذه المناقشة أننا نناقش مشروعاً كان يفترض أن تكون الحكومة قد قدمته أمام البرلمان منذ أشهر. لقد تأخرت الحكومة ما يزيد عن 4 أشهر في تقديم المشروع أمام البرلمان. وقد كنا نعتقد أن هذا التأخير ينطوي بالتأكيد على خير أكيد وعلى فائدة أكيدة لبلادنا.

لم يكن هناك، أيها السادة، أي مبرر والحالة هذه لكي تتأخر الحكومة وتهدر كل هذا الوقت.

إننا من هذا المنبر نحمل الحكومة كامل المسؤولية عن هذا التأخير غير المبرر بكل ما نتج وقد ينتج عنه من آثار وتداعيات سلبية على الاقتصاد الوطني وعلى الوضع الاجتماعي.

ونحن نعتقد جازمين أن الحكومة ستجد صعوبة كبيرة في إقناع المغاربة بإهدارها لكل هذا الوقت، ليس فقط لأنها بهذا التأخير خلقت حالة من الانتظار وزجت بالجميع في قاعة من الانتظار والترقب، ليس فقط لأنها بهذا التأخر جعلت العشرات من المقاولات ومن الشركات التي اعتادت أن تشتغل في إطار الصفقات العمومية تعيش على وقع شبح الإفلاس أو الأزمة بكل ما قد يستتبع ذلك من آثار وخيمة على المئات والآلاف من عمال ومستخدمي هذه المقاولات والشركات، ولكن أيضا وأساسا لأن الحكومة بهذا التأخر غير المبرر أضاعت على الاقتصاد الوطني أكثر من نصف عام وجعلت البلد يرمته يعيش سنة مالية بيضاء بكل ما في هذا البيضاء من سواد.

يحدث ذلك وبلادنا تعيش مرحلة مفصلية في تاريخها المعاصر، مرحلة يؤطرها دستور جديد، مرحلة تفتح بما سبق ورافق وتلا إقرار الدستور الجديد من حراك ودينامية مجتمعية، مرحلة تفتح على أفق شاسع وحابل بإمكانات التطور، ولكن من دون الاستهانة بما تنطوي عليه من عوامل الانتكاسة - لا قدر الله - خصوصا عندما تقترن التداعيات والتأثيرات السلبية الناشئة عن المحيطين المعقدين، الإقليمي والدولي، التي لا مفر في عالم معولم أضحى أكثر من أي وقت مضى عبارة عن قرية كوكبية صغيرة، عندما تقترن هذه التأثيرات بحكومة لا تشتغل بمنطق الدولة ولكن بمنطق المزايدات الحزبية الخاوية.

السيد الرئيس،

السيد وزيرين،

زملائي السيدات والسادة المستشارين،

نريد في فريق الأصالة والمعاصرة، ومن منطلق تجديد إبداء حسن نيتنا ومن منطلق تجديد حزبنا لإبداء حسن نيته، أن نوجه من هذا المنبر من خلال السيد وزيرين نداء صادقا للسيد رئيس الحكومة، إننا نطالبه بأن ينتبه إلى الضرورة الاستعجالية القصوى لمراجعة منهجية الحكومة في العمل وإلى ضرورة الالتزام بأقصى درجات المسؤولية والجدية من أجل استدراك هذا التأخر الحاصل في مباشرة الأوراش الإستراتيجية الوطنية الكبرى في المجالات المؤسساتية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك قبل فوات الأوان، لأن الزمن لم يعد يرحم الكسالى والمتخاذلين.

مناسبة هذا النداء أو تجديد النداء ليس ما وقفنا عليه وعابناه من قصور ومن ضعف في مختلف الجوانب والمفاصل وفي مختلف الجوانب المرتبطة بالرؤية المؤطرة لمشروع القانون المالي وفي الإجراءات المعلنة عليه،

كنا نعتقد أن الحكومة منكبة على صياغة رؤية سياسية غير مسبوقة لتأطير السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

كنا نعتقد أن الحكومة منكبة على الإعداد لإجراءات وأجوبة نوعية غير مسبوقة للأسئلة المرتبطة بانتظارات وتطلعات الشعب المغربي بمختلف شرائحه وفتاته.

كنا نعتقد أن الحكومة منكبة على بلورة أجوبة نوعية جديدة غير مسبوقة للأسئلة المرتبطة بمتطلبات تهيئة قوة ومناعة الاقتصاد الوطني وهو الذي يواجه منافسة شرسة في بيئة إقليمية ودولية بالغة التعقيد.

ولذلك، كنا نلتمس وربما كان الرأي العام الوطني أيضا يلتمس لهذه الحكومة العذر، وقلنا لا بأس في هذا التأخير.

ولكن كانت دهشتنا كبيرة وخيبة أملنا كبيرة، لأننا لم نعثر، نحن الذين درسنا مشروع القانون المالي والوثائق المرتبطة به دراسة متأنية ومتعمقة، لم نعثر في هذا المشروع عن إجراءات نوعية جديدة، تستجيب لحاجيات الاقتصاد الوطني وتطلعات الشعب المغربي.

لم نعثر على رؤية سياسية جديدة تعيد تعريف وتكييف السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة، والتي طالما انتقدها الحزب الذي يقود الحكومة.

لم نعثر على ما يفيد بأن الحكومة عازمة على إحداث القطاع الضرورية مع الأنماط والناذج المتبعة حتى الآن في تدير الشأن العام، تلك الأنماط التي أقام الحزب الذي يقود الحكومة اليوم الدنيا ولم يقعداها في انتقادها وفي تسفيها بقوة لا هوادة فيها يوم كان في المعارضة.

وجدنا أنفسنا أمام مشروع قانون مالية يستنسخ ويعيد إنتاج النموذج الكلاسيكي والمقاربات التقليدية التي كانت تهجها الحكومات السابقة.

وجدنا أنفسنا أمام مشروع قانون مالية لا يحمل أي مؤشر يوحي أننا دخلنا العهد الديمقراطي الجديد الذي شكل دستور فاتح يوليوز 2011 مدخله الرئيسي ومحطة 25 نونبر لانتخابات مجلس النواب إحدى لبناته الأساسية.

وجدنا أنفسنا كذلك أمام مشروع قانون نشك في أنه قادر على تطوير بلادنا وتأهيلها لمواجهة تداعيات الأزمة العالمية التي مست الجارة الأوروبية.

وجدنا أنفسنا أمام مشروع يفتقد إلى الجرأة في التصدي لجذور الأزمة ولجذور الإشكالات الاقتصادية والمالية ولجذور المعضلات الاجتماعية التي تواجه المغرب والتي يزيد من حدتها هذا السقف العالي لانتظارات المغاربة، وهو السقف الذي ارتفع - كما تعرفون - أكثر من أي وقت مضى لأسباب مشروعة ومفهومة، ولكن أيضا لأسباب أخرى مرتبطة بهذه الوعود والأوهام التي وزعتها الحكومة والأحزاب المشكلة للحكومة بالكثير من السخاء وبالقليل من المسؤولية.

وجدنا أنفسنا أمام مشروع يؤكد استمرار ارتباك الحكومة وعدم قدرتها على استثمار التحول الدستوري والمؤسسي والسياسي بذكاء.

التي حققتها بلادنا بفضل جدلية التقاء إرادتين صلبتين: إرادة ملك مقدام، حكيم وشجاع وإرادة شعب صبور، متجاوب وطموح، هي أورايش وديناميات تتيح اليوم إمكانية تدشين انعطافة جذرية في إرساء لبنات مرحلة متقدمة من تاريخ المغرب، قوامها بالأساس: إعطاء نفس غير مسبوق للمسار السياسي والديمقراطي لبلادنا، والتقاء الإرادة الجماعية لمختلف مكونات الأمة من أجل تحديث هياكل الدولة والهيئات السياسية والمدنية للمجتمع، إلى جانب الاقتناع المتقاسم بالضرورة الملحة لنهج حكمة تشاركية فعالة في تدبير السياسات العمومية، ولاسيما منها تلك التي يتوقف نجاحها على بلورة تعاقدات في ميادين مهمة من قبيل الإعلام والاتصال، قضايا المدرسة ومجتمع المعرفة، القضاء والعدالة الاجتماعية، ملف التشغيل، الورش الرائد للجهوية المتقدمة وغيرها.

وبطبيعة الحال فإن هذه المقومات والأورايش لا تقبل بطبيعتها أن تكون حكرا على أية حكومة كانت أو على أي طرف من الأطراف، من منطلق أنها ملك متقاسم لكافة المغاربة، وتندرج في صلب اهتمامهم وعيشهم المشترك. وينبغي التأكيد في هذا السياق على أننا مرة أخرى أمام واقع مافئ يؤكد أن التعاطي من قبل الحكومة مع ظرفياتها العنيدة لم يرق بعد إلى مستوى المرونة والتوقع والملاءمة والنجاحة.

صحيح أن بلادنا تعاني اليوم من آثار الحفاف أو قلة التساقطات المطرية ومن تراجع بعض مواردها الاعتيادية، كما أنها تواجه مطالب وانتظارات لا تتوقف عن التزايد يوما بعد يوم، وصحيح كذلك أن بلادنا ستؤدي على غرار أغلب بلدان المعمور فاتورة انعكاسات الأزمة المالية العالمية شئنا أم أينا.

غير أن المعالجة التجريبية والاستسلام للإكراهات وتجنب التصدي للصعوبات والمشاكل والاكتراث بالخرجات الإعلامية والإكثار من الكلام بما لا يوازيه عمل في نفس المستوى من الجدية، لم ولن تكون أبدا طرقا ناجعة للتدبير الاقتصادي والاجتماعي، ذلك أن التعامل مع الأزمة ينبغي أن يتم أولا وقبل كل شيء بمقاربة استباقية لم نعثر عليها في مشروع قانون المالية، يشكل التسليح باليقظة سندها الأساسي، مع مواكبة هذا التدبير ونتائجه بالتبعية المستمر والتقويم المنتظم وبالخطاب الصادق وبلغة الحقيقة في مواجهة أسئلة وانتظارات البرلمان وفي مواجهة أسئلة وانتظارات الشعب بكل فئاته. ومن منطلق أن جل الانتظارات والمطالب الاجتماعية تعد مشروعة بالتأكد وفي مقدمتها الحق في الولوج بفرص متكافئة للخدمات الأساسية من قبيل التعليم والمعرفة، السكن والصحة، الشغل والحماية الاجتماعية، مع التصدي لكل أشكال الخصاص المادي والمعنوي، فإن التعاطي مع تلك المطالب يستدعي مقاربة تشاركية مبنية على جعل المعنيين بها شركاء في الوعي بأسبابها واستحضار إكراهات الواقع المرتبطة بها، واعتبار المعنيين فاعلين في تغييرها، بدل دفعهم بفعل التهميش وعم الإصنات إلى ترجيح التنديد والاحتجاج عوض الحوار وتبادل الإقناع والاقتناع.

ليس هذه هي المناسبة، ولكن المناسبة أعظم وأكبر، المناسبة هي هذا الخوف والقلق المجتمعي العام الذي أصبح يحس به الجميع نتيجة ما تم تسجيله منذ تشكيل الحكومة من مؤشرات ومعطيات ومسلكتيات لا تبث على الارتياح في مختلف واجهات عمل الحكومة، هذا العمل المتسم بضعف الانسجام وتضارب المواقف بين مكوناتها إزاء قضايا عديدة تعرفونها ولا داعي للتذكير بها، بطء الأداء وتراخي وتبرته وبالغموض وازدواجية الأدوار وبانشغال بعض أعضاء الحكومة إلى حد الإدمان بالترويج الإعلامي والاستهلاكي واستمرار بعضهم الآخر بالتبشير بخطاب النوايا والتبريرات وإعادة إنتاج سلوك عفا عليه الزمن، سلوك إلقاء المسؤولية على الغير وادعاء وجود أطراف هلامية تعاكس إرادة الإصلاح دون امتلاك الحكومة لجرأة الكشف عن هويتها، بل والأخطر من ذلك استمرار الحكومة أو بعض مكوناتها الأساسية في إشاعة الخلط بين تحمل المسؤولية من موقع الحكومة وبين استمرار ممارسة دور المعارضة، مما يعطي الانطباع وكأن هذه الحكومة تريد الجمع بين حلاوة السلطة وشرف المعارضة، وهذا سلوك غير مقبول.

لا، بل والأخطر من كل ذلك ابتعاد الحكومة التدريجي عن روح الدستور وعن قواعد المقاربة التشاركية في تعارض مع إرادة المغاربة ومع البرنامج الحكومي نفسه، بالإضافة إلى استمرار تلكؤ الحكومة في الإعلان عن أجندة واضحة بشأن المخطط المرتبط بترسانة القوانين التنظيمية والعادية المرتبطة بإعمال وتنزيل الدستور، إذ لا يمكن أن نستسيغ أن الحكومة لم تبادر إلى اليوم بالإعلان عن برنامج عمل لفتح أورايش التنزيل الديمقراطي للدستور، رغم كونه يحتل مكانة الأسبقية لدى المغاربة باختلاف مشاربهم ومكوناتهم، ويشكل مفتاحا حاسما للتجاوب مع انتظاراتهم في الحرية والاستقرار والعيش الكريم، وفي تحقيق طموحهم المشترك المتطلع إلى مغرب أكثر ديمقراطية وعدالة اجتماعية وأكثر رخاء وتقدما.

إننا نعتقد، في فريق الأصالة والمعاصرة، أن حكومة الأستاذ عبد الإله بنكيران، وهي التي خول لها الدستور الجديد إمكانات وصلاحيات غير مسبوقة، مدعوة اليوم، قبل فوات الأوان، إلى مراجعة منهجية عملها بل وإلى مراجعة الكثير من الجوانب المرتبطة بنمط تديرها للشأن العام.

وفي اعتقادنا، فإن أول ما يجب أن تطاله هذه المراجعة - إن قبلت الحكومة النصيحة طبعاً- هو إعادة النظر في سلم أسبقياتها. إن الأولوية القصوى اليوم أيها السادة، هي للشأن العمومي وليس الحزبي، إن الأولوية هي للشأن الميداني وليس للشأن الإعلامي أو الدعائي، إن الأولوية بكلمة واحدة هي للعمل وليس للكلام، هي للعمل وليس للكلام، وحتى لو كان من الضروري أن تقدم الحكومة وأن تتكلم الحكومة فمطلوب أن تعمل أكثر وأن تتكلم أقل.

على حكومة السيد عبد الإله بنكيران أن تكف عن الشعور بالزهو الزائد، صحيح أن صناديق الاقتراع قد بوأته مكانة الصدارة، وهو ما صفق له جميع المغاربة، ولكن عليه أن يدرك أن الأورايش والديناميات الإصلاحية

حكومة السيد عبد الإله بنكيران هو من التزم مع هؤلاء الشباب، فكيف يقبل السيد عبد الإله بنكيران أن يوجد في حكومته من ينكت بالوعود، إن هذا سؤالاً أخلاقياً يسألنا جميعاً، ونعتقد أنه يسأل ضمير الأمة، وإن كانت هناك من مساءلة ومن محاسبة فينبغي أن تبدأ من النفس، ينبغي أن تبدأ من مساءلة ومحاسبة هؤلاء الذين سولت أنفسهم كي يعدوا وكي يلتزموا وكي يوقعوا على محضر توظيف خريجي الجامعات، وهما اليوم بعد أن انتهت الانتخابات تنكر لذلك الالتزام.

السيد الرئيس،

السيد وزيرين،

السيدات والسادة المستشارين،

إذا كان قانون المالية هو الأداة الأساسية التي يفترض أن تترجم أهداف وفلسفة السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وإذا كانت مناقشة هذا المشروع تمكن من الوقوف على مدى واقعية هذه الأهداف وتلك الفلسفة، فإن هذا المبتغى، فيما يبدو، ما يزال مؤجلاً في عهد هذه الحكومة التي عجزت أو رفضت تقديم المعطيات الضرورية للبرلمان وللفاعلين الاقتصاديين والسياسيين من أجل التعرف بعمق عن الآليات العمومية والأهداف المتوخاة من تسخيرها.

إنني أفتح قوساً لأسجل استغرابنا واندهاشنا من رفض السيد وزيرين موافقتنا، وهذا حق لنا وليس منة من الحكومة، بالبيانات والوثائق المرتبطة بالقانون المالي، لأننا نحن البرلمان من يعطي الترخيص للحكومة، ولكم كانت دهشتنا قوية حينما رفضت الحكومة موافقتنا بالوثائق التي طلبنا والتي سأعود إليها بعد قليل.

وفي الوقت الذي كان فيه الرأي العام ينتظر قطيعة مع نمط التدبير السابق وفاء من أحزاب الأغلبية بوعودها في الحملة الانتخابية وفي البرنامج الحكومي، ها نحن مع قانون مالي يكرس استمرارية فيما بعض الانتقاء ربما لتبرير هذا التأخر، وقد كان من الطبيعي أن لا نعثر في هذا المشروع عن الأجوبة الحقيقية بشأن الأسئلة الكبرى بالمرتبطة بالاقتصاد الوطني وبالوضع الاقتصادي والاجتماعي.

واسمحوا لي أن أبدأ بإثارة بعض الجوانب المرتبطة بالجانب الاقتصادي والمالي، لأننا نرى لزاماً علينا أن نذكر السيد وزيرين بأننا في فريق الأصالة والمعاصرة تقدمنا إبان المناقشة العامة في إطار اللجنة المختصة بالعديد من التساؤلات والملاحظات والانتقادات والاقتراحات البناءة واقترحنا عدداً من الاقتراحات على أمل أن تفتح مسالك للتفكير.

ولكن، سجلنا بكل أسف أنه فيما عدا حالات محدودة موثقة تلقينا فيها أجوبة مقنعة وبعضها فيها أجوبة مفعمة بحجة قوية، لم توافونا بأجوبة مباشرة وواضحة لأسئلتنا وأطروحاتنا التي كانت أكثر تحليلية، بحيث بقيت أجوبتكم وصفية وتذكيرية من خلال تكرار الأهداف المسطرة في البرنامج، وحافظتم على نفس اللغة المفعمة بالأمانى والمساخي والتسويق.

ومرة أخرى نشدد على أن أوضاع بلادنا الاقتصادية والاجتماعية ليست على ما يرام، ولا هي في مستوى الانتظارات، وقد تزداد استفحالا وتفاهما وضغطاً إذا ما تم الإصرار من قبل المسؤولين عن تدبير الشأن العام اليوم على الاستمرار في التعاطي معها بمنهجية أثبتت محدوديتها بل وعمقها في الكثير من الحالات. ولست هنا بحاجة إلى الوقوف على مختلف مظاهر عمق ومحدودية هذه المنهجية.

إن حالة تعاطي الحكومة مع ملف حملة الشواهد العليا المعطلين لهي حالة كافية ودالة عن عمق هذه المنهجية. لقد سجلنا بكل استغراب ما حدث في تعاطي الحكومة مع ملف المعطلين، وتذكرون، أيها الإخوة أيتها الأخوات، أننا عندما أقدمت حكومة السيد عباس الفاسي على التوقيع مع حملة الشهادات المعطلين ومع مجموعاتهم على المحضر المشهور، والتزمت الحكومة بالتوظيف المباشر، قلنا وقتها وبصوت عال حذاري إن هذا السلوك غير المقبول، لأنه كان من الواضح بما أنه تزامن موعد قرب إجراء الانتخابات البرلمانية، قلنا حذاري إن الحكومة تفتح باب جهنم على المغرب، إن الحكومة تفتح باب جهنم على المغرب، وهما هي الحكومة تعود اليوم فيما نقرأ ونسمع لكي تتنصل وتنكر للالتزام الذي قطعه السيد عباس الفاسي في الحكومة السابقة.

نحن لسنا نجادل هنا الجوانب القانونية، قد تكون الحكومة محقة في ذلك، ولكن علينا أن تفتح الحوار وأن تسعى إلى إقناع شبابنا، لأن لهم بالتأكيد من الوعي ما يؤهلهم لاستيعاب وفهم الظرفيات الصعبة والعصيبة، إنهم جاهزون فيما نعتقد لاستيعاب الحقيقة المتمثلة في أن الوظيفة العمومية لا يمكن أن تستوعب كل الجيوش العرمرم من الموظفين ومن خريجي الجامعات، ولكن علينا أن ننصت لهم لا أن نسد باب الحوار في وجههم، علينا أن نقتنعهم لا أن نسد الحوار في وجههم.

إن أخطر شيء، أيها السادة، هو أن تقتل الأمل، لقد فتحت حكومة السيد عباس الفاسي الأمل في وجه هؤلاء الشباب، بل والأكثر من ذلك هناك مجموعة منهم لعلها تتكون من 64 أو 67 - حسب المعلومات اللي عندي- كان قد قررت الحكومة توظيفهم وصدرت قرارات تعيينهم في مختلف الإدارات وفي مختلف القطاعات الحكومية، وبعد قرابة سنة جات لهم قرارات العزل من الوظيفة بحجة أن هناك خطأ ما حدث، هل نريد بأي حق وبأي منطق قبل أن يدفع هؤلاء الشباب، ومنهم من تزوج ومنهم من ارتفع سقف طموحه ومنهم من قطع على نفسه التزامات، واليوم زجت بهم الحكومة في الشارع، أبهذا السلوك يمكن أن تقنع شبابنا بأن هناك تغييراً حقيقياً؟ نريد من الحكومة أن توضح كيف يمكن أن تقبل بأن تتنصل من الالتزام السابق.

مرة أخرى نحن لا نجادل الجوانب القانونية وما إذا كان القانون يسمح بالتوظيف المباشر أو لا، نحن نجادل ونطرح سؤالاً جوهرياً يتعلق بمفهوم الالتزام في بعده الأخلاقي والسياسي. إن أحد الشركاء الأساسيين في

اليوم العالمي للإحصاء- إلى إعداد إطار قانوني للإحصاء ودعا إلى إعداد إطار قانوني للإحصاءات والبحوث والدراسات الإحصائية، لكي تكون هذه الإحصائيات موحدة ولكي تخدم هدف التملك الجماعي لنفس المعطيات الموضوعية للواقع الوطني، وهذا التزام سبق للحكومة السابقة أن التزمت به ولكنها لم تحترمه.

ونريد أن نتوقف معكم عند مدى واقعية معدل النمو الذي أعلنتم عليه كقرضية، لتساءل معكم، السيدين الوزيرين، هل حقيقة الاقتصاد الوطني مؤهل لتحقيق هذه النسبة في ظل المعطيات التي شرحناها في اللجنة والمتعلقة بارتباط الاقتصاد الوطني بالتقلبات المناخية وبضعف الإنتاجية وضعف الصادرات والتنافسية الصناعية والفلاحية، وكذلك في ظل العجز المزمع للميزان التجاري وضعف الحكامة، فضلا عن تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية.

طبعاً عندما نتحدث عن مدى واقعية معدل النمو المتوقع في ظل هذه المعطيات، فإن طموحنا بهذا الشأن هو أكبر من ذلك على اعتبار أن ما هو متعارف عليه اقتصادياً، كون الاستجابة لحاجيات الشغل، الاستجابة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية وكذا حاجيات الميزانية تفترض معدل نمو يفوق 6% كما أقر بذلك البنك الدولي في التقرير الشهير الذي أخفتموه في الحكومة السابقة عن الشعب المغربي.

أما الفرضية المتعلقة بمستوى نسبة التضخم في حدود 2%، فباستحضار المخاطر التي تحيط بإشكالية تمويل الاقتصاد الوطني، يتبين أن نسبة التضخم التي تتوقعون قد يتم تجاوزها، كما أن بوادر الانتعاش الذي يعرفه الاقتصاد العالمي منذ الشطر الثاني من سنة 2011 والذي ترتب عنه ارتفاع سعر البترول، الذي يتراوح ما بين 120 و 125 (وقد يرتفع) دولار للبرميل، موازاة مع ارتفاع الأسعار الذي تعرفه تقريبا جل المواد الأولية كالحديد والخشب والفحم إلى غير ذلك، تدفعنا لاستنتاج بوادر أزمة مواد أولية جديدة على غرار تلك التي سبقت الأزمة المالية العالمية، والتي قد تؤدي إلى التضخم المستورد بالنسبة للمغرب الذي يعني احتمالات تجاوز نسبة 2% المتوقعة.

أما على مستوى سعر البترول في حدود 100 دولار للبرميل، فقد أبانت التجربة أن توقعات سعر البترول لا تمت بصلة بالأسعار الفعلية. وتقاديا لهذا المشكل، اقترحنا على الحكومة السابقة واقترحنا عليكم كذلك اعتماد آليات عملية من أجل تجنب خزينة الدولة مصاريف باهظة إضافية ترتب عن تحملها للفرق بين التوقعات والأسعار الفعلية من قبيل التأمين عن مخاطر ارتفاع أسعار البترول.

ولذلك، فقد استغرنا كذلك أنكم لم تقدموا جواباً عن الاقتراح الذي تقدمنا به، عندما أشرنا إلى أن هناك أبناء بلندن أعربت عن رغبتها في تأمين المغرب ضد مخاطر ارتفاع أسعار البترول فوق المستويات المتوقعة ومنها بنك (Natixis) و (Barclays)، وكنا ننتظر منكم أن تبيينوا على

كنا ننتظر أن تولوا العناية الخاصة لمداخلتنا وما تضمنته من أسئلة دقيقة واقتراحات بناءة، ولكنكم تفاديت الرد على جملها، إذ بلغت أسئلتنا 46 سؤالاً واقتراحاً ولم تجيبوا إلا على 20 منها، وطلبناكم بمدنا بمجموعة من التقارير والوثائق انسجاماً مع روح الدستور الجديد وما تستوجبه هذه اللحظة من انخراط الحكومة في مبادرات جريئة لضبط عملها وافتتاحها على المواطنين، ماذا كان سيكلفكم إذا بادرتم بتقديم كل التقارير والوثائق التي طلبها السادة البرلمانيون تأسيساً لشفافية مشاريع قوانين المالية؟

بل كانت دهشتنا كبيرة عندما اطلعنا على الوثيقة المقدمة من طرفكم، والتي جاءت عبارة عن وصف لمظاهر اقتصادية ومالية وآراء متفرقة بعضها تم نسخه من أجوبتكم للسنة الفارطة وبعضها أجوبة قدمت في الغرفة الأولى ولا صلة لها بالنقاش الذي دار في مجلس المستشارين.

إننا نسجل بأسف إخلالكم بالتزامكم الأخلاقي تجاه البرلمان عندما قتم بالانتفاف على ما تم الاتفاق عليه داخل لجنة المالية بشأن استئناف النقاش بعد الاطلاع على جوابكم الكتابي، وما لم تشر إليه، السيد مقرر اللجنة المحترم، هو توضيح الأسباب التي دفعتنا إلى الانسحاب احتجاجاً، لأن الحكومة الحكومة التزمت معنا بمواصلة النقاش، التزمت معنا بأن تقدم جواباً مكتوباً، وقد قدمت الجواب المكتوب، ولكن التزمت بأن تستمع وبأن تناقشنا فيما نعتبره قضايا جوهرية ورفضت بإصرار، ولذلك لم تترك لنا الحكومة من خيار آخر غير الانسحاب.

إننا نشفق على السيد الوزير المنتدب الذي بدل مجهوداً مضنياً للرد على مداخلتنا من حيث الإعداد والإلقاء، لكن يا سيدي كان الهدف هو التفاعل الإيجابي، كان الهدف هو أن نرفع من مستوى التفاعل والنقاش والحوار الثمر بين السلطة التشريعية وبين الجهاز التنفيذي، ولم تكن ننتظر منكم أن تخلعوا رداء المسؤول الحكومي، ليس المطلوب منكم أن ترتدوا جلباب المعارض، لأنكم في موقع المسؤولية وفي موقع الحكومة، ومع ذلك فإننا نغفر لكم تلك الزلة.

واسمحوا لنا من المنطلق الذي أطر ويؤطر المعارضة التي نريدها أن تكون هادفة ومنتجة وبعيدة عن المنطق الشعبي، اسمحو لنا أن نعيد أن نطرح بعض القضايا التي لم تحظ باهتمام من جانبكم ولم تحظ بالاهتمام أيضاً في الجواب المكتوب الذي وافقتمونا به، ونبدأ بالفرضيات التي تأسس عليها مشروع القانون المالي

إن مستوى معدل النمو اللي حددته في نسبة 4,2% طارح مشكل، ونريد أن نذكركم بهذا الصدد أن هناك مشكل على مستوى الأرقام، توقعات بنك المغرب تختلف عن توقعات المندوبية السامية للتخطيط وتختلف عن توقعاتكم وعن توقعات مراكز أخرى كالمركز المغربي للظرفية.

طبعاً أنا هنا لن أعيد الإشكال المتعلق بتعدد المصادر، إنتاج الأرقام والمعطيات الإحصائية وبالتضارب الموجود بين هذه الأرقام، ولكنني أذكركم بأن جلالة الملك سبق له منذ سنوات أن دعا الحكومة بمناسبة - أعتقد

وأكتفي بالتركيز بالأساس على عدم نجاعة التركيز على الطلب الداخلي في استراتيجية النمو الاقتصادي. لقد أثار حزب الأصالة والمعاصرة بشكل متواصل الانتباه لإفلاس النموذج التنموي الذي اعتمدته الحكومات السابقة وتعيد الحكومة الحالية إنتاجه وهو النموذج المرتكز على الطلب الداخلي بدل ارتكازه على العرض والذي تحدثنا عنه بإسهاب في اللجنة المختصة.

فالملاحظ في هذا الشأن أن النمو الاقتصادي المرتكز على دعم الطلب الداخلي بفضل تحويلات العمال المغاربة المقيمين في الخارج ومداخل السياحة، أبان لاسيما منذ التسعينيات عن محدوديته ليس فقط في المغرب بل في كل الدول. فهذا النهج لا يمكن من تحقيق نسبة نمو مرضية كفيلا بتخفيض العجز والخصاص الاجتماعي الكبير.

وفي ما يلي سنبين لكم محدودية تأثير كل مكونات الطلب على النمو الاقتصادي إيمانا منا بأهمية إغناء النقاش لعلكم تملكون متغيرات نموذج معمول به في جميع الدول في العالم، أكانت متقدمة أو في نفس مستوى الدخل الوطني كالمغرب. ولا يزال أملنا معقودا على أن تعاودوا النقاش العمومي حول كل الجوانب المرتبطة بهذا النموذج للنمو.

ولنبدا بمناقشة أنماط تأثير مكونات الطلب على النمو الاقتصادي ولاسيما ما يتعلق بمكون الجهود الاستثمارية لكي تقف عند مدى نجاعته.

وبطبيعة الحال لا يخفى عليكم أننا عندما نتحدث عن الاستثمار، فإن ذلك يخترل تقريبا لعصارة حصيلة السياسات القطاعية، فتنفيذ الاستراتيجيات القطاعية لا يمكن أن يعطي كل تأثيراتها إلا إذا كانت متقاربة ومنسجمة ومحكومة برؤية إستراتيجية، وجل هذه الاستراتيجيات - كما تعرفون - تمت بلورتها خلال الفترة من 2003-2009، وهي الفترة التي تميزت بسيولة استثنائية ورخاء موزانتي، خصوصا في سنة 2007 و2008.

لكن اليوم ومع انعكاسات الأزمة العالمية وتأثيراتها، يجب العمل على تجميع هذه الاستراتيجيات في إطار مآكرو اقتصادي شامل ومتوافق عليه.

السيد الرئيس:

تفضل السيد الوزير المحترم.

السيد الحبيب الشوباني، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع

المدني:

شكرا للسيد الرئيس ومعذرة للسيد الرئيس على المقاطعة.

غير في إطار احترام الحكومة لالتزامها مع المجلس الموقر بالث الكامل للبرنامج المتوصل به، ألفت الانتباه إلى أمرين:

الأول أن الترتيبات التي اتخذت مع القطب العمومي تتعلق أولا ببداية الجلسة على الساعة العاشرة، وتأخر الانطلاق إلى حدود الساعة العاشرة وأربعين دقيقة؛

أيضا يلاحظ الآن بأن المدة المخصصة للفريق المحترم تم تجاوزها، لا نريد

الأقل تهافت هذا الاقتراح، يمكن نكونو غالطين ولكن ابغينا الجواب ديا لكم. أما بالنسبة للتوقعات المتعلقة بمستوى عجز الميزانية والتي حددتوه في حدود 5%، هاذ النسبة تعني أن العجز بالقيمة هو 42,5 مليار درهم، لكن عند احتسابنا لهذا العجز بناء على الطريقة التحليلية التي تمكن من بلورة بيان نفقات وتكاليف الخزينة انطلاقا من معطيات مشروع قانون المالية، وجدنا أن هذا العجز فاق هذا المبلغ، نظرا لأنكم تعودتم أن تصيفوا أربعة ملايين في مشاريع قوانين المالية، خصوصا لسنة 2011 ومليارين 2009 و2010، برسم رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة، كل ذلك كي تأتوا أمام البرلمان بعجز ميزانية تعتبرونه مقبولا من الناحية السياسية.

طبعاً لن أعيد هنا الحديث عن التناقض الذي وقفنا عليه من خلال تحليل الوثائق، وخصوصا التناقض الذي يتواجد ما بين تساوي مداخل ومصاريح الحسابات الخصوصية في جدول أ. III من مشروع قانون المالية لسنة 2012، والطريقة التحليلية لاحتساب العجز في حدود 5% من الناتج الداخلي الخام ودون احتساب 4 ملايين درهم ذات الطبيعة الصورية بموجب مشروع قانون مالية 2012، سنحصل أيها السادة على عجز ميزانية بقيمة 46,5 مليار درهم أي ما يعادل 5,5% من الناتج الداخلي الخام.

والى جانب هشاشة الفرضيات التي بنيت عليها مشروع قانون المالية، فإن مقاربتنا النقدية لهذا المشروع من زاوية واقع الاقتصاد الحقيقي لا تشجعنا على ركوب نزع التفاوض التي تبشرون بها، بل وتجعلنا نشك في قدرتم على الوفاء بالالتزامات التي أعلنتم عليها أمام المغاربة، ليس لأنه عندنا مشكل مع النوايا ديا لكم، ما عندنا مشكل مع النوايا ديا لكم الطيبة، ولكن عندنا مشكل كذلك في المقام الأول مع الإكراهات البنوية ومع جوانب القصور المرتبطة بنمط تدبير السياسات العمومية.

وسنحاول أن نبرهن على ذلك من خلال إثارة مجموعة من القضايا والتساؤلات، أبدأها بالسؤال الجوهرى الذي غيبتوه وأصررتم على تغييره في المناقشة، السؤال المتعلق بنموذج التنمية الذي تقدمونه للمغاربة، ولست بحاجة لأذكركم، السيدين الوزيرين، بالهجمات والانتقادات الوجيهة التي كنتم، عندما كنتم في موقع المعارضة، توجهونها لنموذج التنمية الذي اعتمدته الحكومة السابقة.

لقد أتعبتونا حقيقة، رجعنا إلى الرصيد الوثائقي لفريقكم البرلماني ودرسنا وخصنا ووجدناكم وجهتم نقد قاسي فيه الكثير من الجوانب الموضوعية، تحت عنوان هذا النموذج التنموي الذي تعتمده الحكومة - السابقة - هو نموذج، تصفونه بالتهافت أو بالقاصر أحيانا أو بالنموذج المتجاوز أو النموذج غير القادر على أن يحل الإشكالات الحقيقية المرتبطة بجذور الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها، والنتيجة أنكم تنكرتم لكل هذا الرصيد وتبينتم نفس هذا النموذج الذي نريد أن نثير انتباهكم من جديد لما ينطوي عليه هذا النموذج من قصور ولما يشكله من مخاطر بالنسبة للاقتصاد الوطني في هذه الظروف الإقليمية والدولية المعقدة.

لكل فريق ولكل مجموعة.
وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

كلما تمطت نقط النظام كلما قصرتم طبعاً من المدة المخولة لنا جميعاً، لذا أرجوكم الله يخليكم أستاذ... الله يخليك أرجوكم، أنت لم تحضر لا للمكتب ولا لندوة الرؤساء، ماذا ستوضح؟ أرجوكم، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

السيد الرئيس المحترم،

مادمت أنني قوطعت، يلزم أن أوضح من جهتي للسيد الوزير بأننا إذا كنا نحترم التزاماتكم، ولكن لسنا مستعدين للتنازل عن حقنا كبرلمانيين، الحق ديالي هو 74 دقيقة، وإذا كنت سأتنازل عن 74 دقيقة فلأرجحية مفترضة في وليس لأنه... هذا حقي الكامل الدستوري.

إذا كنتم ستحرمونا من أننا نناقشكم في إطار ما يسمح به القانون والحقوق ديالنا، قولوها لنا وما كايين حتى مشكل، لأنكم عودتمونا على أن تتعاملوا مع هذا المجلس وكأنه شيء حاجة غير زائدة. ولذلك، 74 دقيقة هي مدة مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة.

السيد الرئيس:

السيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

لا ضروري يكون توضيح. أنا تدخلت، السيد الرئيس المحترم، في توضيح تقني، لا علاقة له بالموقف من الاستماع أو عدم الاستماع، لأن الحكومة توصلت بجدول، رتبنا على أساسه النقل المباشر لهذه الجلسة الدستورية الموقرة للرأي العام الوطني، فنهنا على أن ليس هناك الآن ما يفيد وجود تعديل عند الحكومة. أما التأويل فهذا ليس من شأننا في هذه اللحظة.
شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا. تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس.

الآن أجد صعوبة في العودة إلى الخيط الرابط بين ما سبق لي أن عرضته وما يفترض أن أوصل فيه، لكن كنت أناقش الإشكالات المرتبطة بتقييم المجهود الاستثنائي، لأنه لا بد أن نلاحظ بأن نسبة الاستثمار انتقلت من 35,6% سنة 2009 إلى 38,2% سنة 2011. هذا مجهود استثنائي

أن تحمل الحكومة مسؤولية عدم نقل مداخلات بقية الفرق بالنظر إلى أنه وقع ضبط برنامج اليوم على هذا الأساس.
شكرا لكم.

السيد الرئيس:

العفو، كان النقاش طويل في لجتين في مكتب المجلس، وفي جلستين في ندوة الرؤساء، وكنا اتفقنا على جدول أولي فيه 40 دقيقة و40 و40، ولكن تم النقاش بعد ذلك في ندوة الرؤساء وتأسيسا على الفصل 95 الذي يخول للندوة أن تقترح اقتراح آخر، تم الرجوع عن الجدول الزمني الذي تم توزيعه ورجعنا إلى جدول 2009.

هذا كان جدول الاتفاق اشتغلنا عليه في 2010، وتوصلنا برسالة من السيد رئيس الفريق الاستقلالي تطالب بالعودة إلى احتساب النسبة الزمنية حسب عدد المستشارين، وفعلا كان النقاش مطولا ورجعنا إلى هذا النوع من الليونة، لسببين؛ السبب الأول هو أن هذا أول مشروع قانون مالي يناقش مع حكومة في إطار دستور فاتح يوليوز، وكذلك أردنا أن يكون هناك شيء من الليونة وترك الاجتماعين المختلفين للرئاسة أن تختار نموذج بين النموذجين، وطبعاً كذلك التزم، مع الأسف لا أعرف علاش ما اعطاهوش لك السيد الوزير؟ ما عندكش؟ الأولي؟

أثيرت كذلك هذه النقطة في اجتماعنا الأخير. ومع ذلك التزم السادة الرؤساء ألا يستنفذوا الوقت المخول لهم في الجدول الثاني، والترمنا كذلك أن نتعامل بشيء من الأرجحية والليونة مع الفرق الصغيرة في إطار 5 دقائق. وإذا سمحتم سنستمر وسأطلب من السادة الرؤساء أن يأخذوا بعين الاعتبار الملاحظة الوجيهة التي جاء بها السيد الوزير، وأستسمح إذا لم تكونوا قد توصلتم بأخر جدول.
تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

فقط أتمنى أن أتوصل الآن بهذا الجدول المعدل حتى نجري الترتيبات اللازمة مع القطب العمومي لأن هناك التزامات إعلامية في هذا الموضوع.
شكرا.

السيد الرئيس:

واصل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس، أعتقد بأنه ليست فقط الحكومة وإنما نحن كذلك الجدول الذي اطلعنا عليه لغاية البارحة في الثانية عشرة ليلا، اللي موجود في الموقع، اطلعنا على الجدول يعني كما كان في الأول، ولم نطلع على الجدول الثاني، ولا بد لنا أن نطلع على الجدول الثاني لكي نعرف النسبة المخصصة

الخارجي (الخدمات والعقار)، والذي فاق ثمن السعر الموجه للتصدير، مما نجم عنه تحفيز الإنتاج بالقطاعات المرتبطة بالسلع غير القابلة للتداول، وبذلك تقلصت تنافسية الاقتصاد الوطني، إضافة إلى تراجع مجالات التصنيع وهناك معطيات إحصائية مقلقة حول النتائج المسجلة في قطاع الصناعة.

وما يؤكد ذلك، أن قطاع الصناعة يشكل في المغرب، لاحظوا معي، حوالي 17% من الناتج الداخلي الخام، خلافا للدول الآسيوية التي حققت طفرة اقتصادية. فقطاع الصناعة في التاييلاند، مثلا، يهيم على 35% من الاقتصاد بالرغم من أن التاييلاند بلدا ذو توجه سياحي، وقطاع الصناعة يشكل 32% في ماليزيا و29% في كل من أندونيسيا وكوريا الجنوبية. ومن بين نتائج هذا التوجه أيضا استحواذ قطاع الخدمات على أكثر من 56% من الناتج الداخلي الخام.

هذه كلها معطيات، لا أريد أن أثقل كاهلكم بالمعطيات التي تبين بأن هناك مشكلا كبيرا على مستوى نموذج التنمية المعتمد، ولن نعيد بطبيعة الحال في هذه الجلسة الأسئلة الكبرى المرتبطة بمحدودية هذا النموذج من التنمية أو إفلاسه، ولكننا سنكتفي هنا بالتأكد على خيبة أملنا لأننا اعتقدنا، ونحن نحضر أنفسنا للمناقشة الجادة لهذا المشروع، وعيا منا بأهمية الإسهام في إثراء الحوار والرفع من مستواه بين البرلمان والجهاز التنفيذي، نشعر بخيبة أمل لأننا بسطنا أمامكم في لجنة المالية عددا من الإشكاليات والأطروحات بشأن ما نعتبره اختلالات أو تحديات كبيرة ناجمة عن هيمنة نموذج النمو المرتكز على الطلب الذي نعتمدونه، ولكننا لم نتلق للأسف جوابا منكم أو صدرا رحبا منكم لا حجة التأكيد على تهافت ما نعتقده صوابا أو لجهة مقارعة الحجة التي تقدمها بحجبتكم.

وأذكركم لأن هذا غادي نسجله للتاريخ وللطلبة وللباحثين ولجيل السياسيين الذين سيأتون من بعدنا، بأنه في هذه الجلسة، في إطار لجنة المالية أثرت قضايا جوهرية تتعلق بأمثلة فقط:

- بطء التحويل البنوي للقطاعات المنتجة؛
- فشل سياسة الحكومة فيما يتعلق بالتوازنات الخارجية؛
- الإصلاح الجبائي غير مكتمل والذي وعدت به الحكومة السابقة ولم تنفذه؛

- عدم التنسيق بين مخططات الادخار؛
- غياب مقاربة شمولية للقطاع غير المهيكل، وكان هذا أيضا وعدا والتزاما من الحكومة السابقة ولم تنفذه؛

- سوء تخصيص الموارد الذي يميلنا إلى إشكالية الحكامة؛
- سوء التوطين المحلي للاستثمارات؛
- شح السيولة وإكراهات تعبئة الادخار الوطني؛
- ضعف الإلمام بتفاعل مجاميع الميزانية.

إلى غير ذلك من القضايا التي تبدو لنا أنه قضايا جوهرية.

ضخم يتجاوز المعدلات المسجلة على مستوى الدول الماثلة من قبيل أندونيسيا (24,6%)، ماليزيا كنخصص 20,7%، التاييلاند كنخصص 27,5%، تركيا العزيرة عليكم كنخصص 21%، واحنا بلادنا كنخصص 38,2%.

والمفارقة العجيبة التي تدعو إلى التفكير الجماعي هي كيف يمكن لهذه البلدان بمجهود استثماري أقل أن تحقق معدلات نمو أكبر بكثير من معدلات النمو التي تحققتها بلادنا بمجهود استثماري أكبر؟

هذا هو السؤال الجوهرى اللي كنا كنجاولو نثيرو الانتباه ديالكم له ونثير انتباهكم له، باش نبينو أن هناك ما يستوجب المراجعة وإعادة النظر في النموذج ديال التنمية المعتمد من قبل هذه الحكومة واللي انتقدتوه بشراسة يوم كنتم في المعارضة.

لقد طالبناكم، السيد الوزير، باش تعطيو للبرلمان واحد الوثيقة فيها تقييم حول تأثير عجز الميزانية المتوقع في مشروع قانون 2012 والغلاف المخصص للاستثمار على عجز الميزان التجاري لكي يتبين لنا ولكم إلى أي حد تعمل مقاربتكم لتنمية الاقتصاد الوطني في الحقيقة على تنشيط الاقتصاديات الخارجية أكثر مما تستخدم الاقتصاد الوطني.

نعم، إنكم بهذه المقاربة وبهاذ السياسة ديالكم تنشطون وتخدمون اقتصاديات الدول الأجنبية أكثر مما تخدمون الاقتصاد الوطني، لأن الاعتماد على الطلب الداخلي، الاعتماد على الطلب الداخلي في النمو على حساب الطلب الخارجي، يشكل اعترافا بفشل سياسة الحكومة في مجال تنمية الصناعات التصديرية التي اعتمدها الدولة منذ الثمانينات، لأنه مند ذلك الوقت لم يتوقف العجز التجاري عن التفاقم.

لقد أصبح هذا العجز بنويوا والسبب في ذلك في جزء كبير منه يعود للنموذج الاقتصادي الذي تعتمده الحكومة.

لقد أشار فريقنا في السنة المنصرمة وكذلك في هذه السنة وبتفصيل إلى أن التجارب الدولية برهنت على أن الطلب الداخلي لوحده غير كاف من أجل المحافظة أو الدفع في اتجاه تحقيق نسبة نمو متقدمة، لأن مصدر النمو الاقتصادي المحقق خلال العشرية الأخيرة يعزى إلى التركيز على الطلب الداخلي، في حين أن الطلب الخارجي للسلع والخدمات في تزايد مستمر.

وهكذا نؤكد مجددا أن الاعتماد على الطلب الداخلي ليس بإمكانه تحقيق نسبة نمو تفوق 6% المطلوبة باش نجابو على الإشكالات الاقتصادية والاجتماعية، فالمغرب يشكو، وقد قلناها بصوت عال، المغرب يشكو من مشكل حقيقي يسمى في أدبيات الاقتصاد ب"الداء الهولندي" الذي يصيب عادة الدول المصدرة للبترو، وكذلك البلدان التي تعتمد على استقبال التدفقات المالية كما هو حال المغرب من خلال السياحة وتحويلات المواطنين القاطنين بالخارج والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

هذه التدفقات عملت على ارتفاع أثمان السلع غير القابلة للتبادل

ينص على تقييد العمليات المالية في هذا البيان على أساس مبدأ الاستحقاق (Droits Constatés) وليس الأساس النقدي (Base de Caisse) والذي تعملون به كما هو متجاوز في كل الدول منذ سنة 2001؛ - السبب الثاني، استمرار تقييد حصيلة الهبات والوصايا في خانة تمويلات العجز، في حين تعتبر مدخولا عاديا كما هو الحال للجبائيات لكونها ترفع من الأصول المالية للدولة، وهذا وارد في (معيار دليل إحصائيات الحكومات المالي)؛

- ثالثا، لنفس الاعتبار لا يجوز لكم أن تسجلوا مداخل الخوصصة في صنف المداخل، وهنا نتقاسم مع بنك المغرب نفس التصور في هذا الصدد، حيث يجب اعتبار هذه المداخل تمويلات للعجز الإجمالي، علاش؟ لأنه تفويت أصل غير مالي إلى سيولة نقدية.

في ردمك على النقطة المتعلقة بتوقع فائض رصيد الحسابات الخوصصة بمبلغ 3 ملايين درهم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2012، ونحن لدينا شكوك في صحة ودقة هذا الرقم، هذا الرصيد حسب جدول نفقات ومداخل الحسابات الخوصصة، فالمشروع يجب أن يكون غير دائن وغير مدين.

نلاحظ، السيدين الوزيرين، أنه حسب القانون التنظيمي للمالية وحسب ما جاء في نفس مشروع القانون المالي لهذه السنة في إطار جدول التوازن المالي، أن الحسابات الخوصصة للخزينة والتي من أهمها الحسابات المرصودة لأموال خوصصة تكون مداخلها ومصاريفها متعادلة، وبذلك لا نستطيع أنه في نفس مشروع قانون المالية تكون هذه الحسابات تارة متوازنة وتارة أخرى تحقق فائضا في التوقع، بمعنى أنه في مشروع القانون المالي ليس هناك فائضا في هذه الحسابات وهذا ما جرت به العادة في وزارة الاقتصاد والمالية منذ سنة 2004، حيث تدرج هذه الحسابات ببيان نفقات وموارد الخزينة بدون أي فائض متوقع.

وحقيقة نحن لا نفهم الأسباب الكامنة وراء عدم موافقتنا ببيان ونفقات موارد الخزينة مفضلا ومنهجية المرور من الإعتمادات المالية المفتوحة والموارد المرتقبة المدرجة في مشروع قانون المالية 2012 إلى البيان السالف الذكر لكي يتأتى لنا الوقوف على حقيقة العجز الموازاني الذي نحن في البرلمان مطالبون بالتصويت عليه، والحالة هاته أن الدستور الجديد ينص على تدعيم الشفافية وهو ما لم نعثر عليه بسبب رفضكم موافقتنا بالوثائق.

نمشي الآن لسؤال أهم من هاذ الشيء كله، يتعلق بالمدونية العمومية، لأشير إلى أنه فيما يخص منهجية إحصائيات الدين العمومي، تعمدون على التصنيف الذي أعدته المؤسسات الدولية، إلا أننا نؤكد لكم على أن هذه المؤسسات ربما لا تعلم بأن الخزينة العمومية المغربية تملك بنكا يحصل الودائع المملوكة من طرف الأفراد والمقاولات العامة والخاصة، ولهذا نشدد على ضرورة إدراج هذه الودائع في صنف الدين الداخلي، وحتى داخل وزارة الاقتصاد والمالية هناك تضارب الأرقام المتعلقة بالدين.

ولأن هذه التحديات كثيرة ومتنوعة وتزداد تفاقما في ظل عالم معولم، فإننا لن نتقل كاهلكم، السيد الوزير، بإعادة إثارة تلك الأسئلة، ولكن سنشير بعض الأسئلة بتفاعل مع الجواب المكتوب الذي قدمته، أبدوها بالجواب المتعلق بالرصيد الهيكلي والرصيد الظرفي والتي اذكرتيوه في الصفحة 26 من الجواب المكتوب.

نظرا لأهمية العجز الهيكلي باعتباره مؤشرا مهما يساعد على تقييم الوضعية الموازناتية الهيكلية بعيدا عن التأثيرات الاستثنائية أو الظرفية، طالبناكم باش تعطوننا تقييم للعجز الهيكلي، وحرصنا في مداخلة اللجنة على تقديم تعريف ماهية العجز الهيكلي والظرفي، نظرا لأهمية الرصيد الهيكلي فإن كل دول العالم وخصوصا الدول الأوروبية لا تقوم باحسابه سنويا في الإنجاز وفي التوقع.

وتعد هذه المعطيات من بين المؤشرات التي يجب إعدادها طبقا للمعايير الدولية التي تحدثتم عنها سابقا، ولكننا نود أن نصح لكم بعض المفاهيم:

- قبل التفكير في تقسيم العجز الإجمالي إلى ما هو هيكلي وظرفي، يجب التفكير في خصم المكون الاستثنائي من المداخل والمصاريف؛

- في الدول السائرة في طريق النمو غير المتوفرة على معطيات اقتصادية كافية حول العمل والأساس كالمغرب، يجب أن يحتسب العجز الموازاني باستعمال الطريقة الإحصائية وليس الطريقة الاقتصادية.

كما لاحظنا أنكم لم تنتجوا إلى مديرية الدراسات والتوقعات المالية، والتي تعد أكثر تموقعا من أجل العمل على مدكم بأدوات التحليل الاقتصادي، مما يعطينا في الفريق الانطباع بأنكم لم تشاركوا مديرية الدراسات والتوقعات المالية في الرد على تساؤلاتنا وملاحظاتنا، وعض أن تمدونا بالجواب حول التقييم فضلتهم الهروب إلى الأمام وكان جوابكم عبارة عن درس أكاديمي وتعريف غير كامل للمجاميع ومنهجية ناقصة لاحتساب العجز الهيكلي، حيث كان لزاما عليكم أن تفكروا في خصم العمليات الاستثنائية، أولا لأن العمليات الاستثنائية ليس لها طابع لا ظرفي ولا طابع هيكلي كمدخل الخوصصة والتحويلات لفائدة المقاولات والمنشآت العمومية.

ونؤكد ونحدد التأكيد على أننا نطلب منكم أن تعطوا للبرلمان تقييما مرقمة وواضحة للعجز الهيكلي والظرفي ولم تكن ننتظر منكم أن تعطونا التعريف، التعريف احنا كنعرفوه، ابغينا المعطيات الإحصائية لتقييم هاذين العجزين.

لن أتكلم على رصيد الحسابات الخوصصة للخزينة، اللي فيها إشكالات كثيرة جدا، أكتفي فقط، وهذا ورد في جوابكم في الصفحة 77، أن منهجية إعداد بيان نفقات وموارد الخزينة، يجب أن نؤكد بأن هذا البيان ليس مطابقا كليا للمعايير الدولية كما تدعون، السيد الوزير المحترم، في ردمك للأسباب التالية أكتفي باثنين أو ثلاثة منها :

- دليل إحصائيات مالية الحكومة لصندوق النقد الدولي لسنة 2001

تقدر بعشرات الملايير، لا تحسبونها، هذا هو اللي كيخلينا نشك في صحة هذا الرقم. المتأخرات لا تحسبونها، ودائع الخواص المفتوحة بالخرزينة والتي تقدر بعشرات الملايير والمتأخرات اللي تصل إلى 20 مليار هذا لا تحسبوه، وهذا أنا آسف نقول هاذ الكلام فيه نوع من التحايل على البرلمان. السيد الوزير،

من أين ستمولون هذه الاقتراضات المرتقبة؟ نتمنى صادقا أن تصححوا لنا إن كنا مخطئين، وقد كان بودنا أن تصححوا لنا في اللجنة وأن ترفعوا عنا عيب إثارة هذه القضايا مجددا أمام الرأي العام الوطني، لأن فيها بعض الخطر وناقوس الخطر يجب أن ندقه قبل فوات الأوان، وهذا هو اللي خلانا نوجه نداء إلى السيد رئيس الحكومة واليكم كي تعيدوا النظر في منهجية العمل، كي تعيدوا النظر في الكثير من الجوانب المرتبطة بالرؤية التي تؤطرون بها السياسات الاقتصادية والاجتماعية. ما كندروس هاذ الشي من باب التحويل أو من باب الإحراج السياسي، أو من باب تحقيق انتصارات سياسية فارغة خاوية، أبدا، لا نسجل من هذا المنطلق. نتمنى لكم، والله شاهد على ما نقول، كامل التوفيق، ولكن أعيدوا النظر قبل فوات الأوان.

إشكالية أخرى لم أثارها في اللجنة ولكن سأثيرها لأنها من وجهة نظرنا تستأثر بالاهتمام. كما عودناكم سابقا بمناسبة كل مشروع ولو كان السيد صلاح الدين مزور حاضرا لأكد ما أقول، كل ما جينا نناقشكم كنجيو لكم أفكار جديدة، ولكن مكتبوهاش فينا، ابغيتوا لإكراهات نمررو قانون المالية نصوتو معكم ومرروه ولكن نطرح إشكالات حقيقية مرتبطة بخاضر ومستقبل البلد، ومن جملة العشرات من الملاحظات ومن الاقتراحات اللي امشينا سهرنا وتعبنا وهيأناها لكم وما ديتوهاش فيها بالعربية، كنعادوا مرة أخرى نظرحو غير واحد الجزئية لعلمكم تنتبهون إليها.

نحن ندعوكم إلى إعادة هيكلة إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة وكنطلبو منكم تسميتها إدارة الجمارك ومحاربة التهريب والغش، علاش؟ أدرجتم بمشروع المالية الحالي مقتضيات للرفع من الرسم الداخلي على الاستهلاك المطبق على السجائر، وفي هذا الصدد كان البرلمان، عدد من الفرق البرلمانية كانت دائما تدعو إلى الرفع من هذا الرسم ديال الاستهلاك المطبق على السجائر، إلا أنه كان دائما هذا المطلب كان دائما تواجهه الحكومة السابقة التي هي شريكة لكم في الحكومة الحالية بالرفض، بحجة أن الزيادة في الرسم للاستهلاك المطبق على السجائر من شأنه تدعيم التهريب. والآن نكتشف تناقضا صارخا في موقفكم إذ قبلتم الزيادة في هذا الرسم، واحنا ما عندناش مشكل، بالعكس ابغينا التدخين إلى الحميم، ولكن المشكل ليس مشكل أخلاقي زائف بهذه الطريقة، إذا كنتم قد رضختم إلى الزيادة في هذا الرسم، فنحن لا ندري إن كنتم بهذا الأجراء تريدون دعم التهريب لأن هذه هي الحجة التي كنتم تحتجون بها في الأممس. وفي هذا الموضوع نود إثارة انتباهكم أنه استنادا إلى تصريحات

إضافة إلى ذلك، يجب احتساب متأخرات الأداء (les arriérés) كدين، لأن مصالحكم رفضت الاقتراض لتسديد فواتير الصفقات العمومية. يجب كذلك إضافة دين الغير الذي تأخذه الدولة على عاتقها والذي تعتبرونه بشكل خاطئ كاستثمار وتدرجونه في التحويلات المشتركة للاستثمار. علاوة على ذلك، فحجم الدين العمومي المضمون هو أقل من المبلغ الحقيقي لكونه لا يشمل القروض البنكية الممنوحة للأسر الفقيرة والمتوسطة من أجل الحصول على السكن اللائق.

وأضيف موضوع آخر ربما أكثر أهمية ويتعلق بمخاطر الاقتراض الخارجي. تعلمون، السادة الوزراء، إخواني السادة المستشارين، حجم معاناة المغرب من آثار سياسة الاقتراض الخارجي وانعكاساته على الاقتصاد الوطني، وتذكرون كيف ظلت اختياراتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية رهينة لتوجهات وتوجيهات المؤسسات المالية والدولية قبل وبعد برنامج التقويم الهيكلي.

هل أتم مستعدون، السيدين الوزيرين، ونخاطب من خلالكم الحكومة، هل أتم مستعدون أن تفرطوا في سيادة المغرب على قراره المالي؟ هل أتم مستعدون لفتح الباب على مصراعيه أمام عودة شبح المؤسسات النقدية الدولية والإذعان لوصفاتها التحكمية التي من دون شك ستكون من آثارها الفئات المستضعفة والبؤساء في هذا الوطن؟ هل أتم مستعدون بأن ترهنوا مستقبل البلاد والعباد والأجيال القادمة للمجهول؟ لماذا نطرح هذه الأسئلة، لأنه إذا قمنا بمقارنة بين سنة 2010 وسنة 2011، سنلاحظ بأن حاجيات تمويل المديونية ارتفعت تقريبا بـ 50%، في سنة 2011 ارتفع الدين المضاف الجديد بـ 5% من الناتج الداخلي الخام، وفي سنة 2012 وحسب معطيات وزارتم سيرتفع بـ 7% من الناتج الداخلي الخام.

هذين الرقمين يعينان بأن وتيرة تنامي المديونية ستفوق مرتين نسبة النمو، وستصل إلى مستويات غير مسبوقة، وهذا هو السبب اللي كيخلينا نقولو لكم في فريق الأصالة والمعاصرة بأننا نشك في قدرتم على الوفاء بالالتزامات الكثيرة اللي وزعتوها في شكل وعود وأوهام بسخاء كبير، ماشي لأننا نشك في نواياكم، لأن هناك معطيات أكبر منكم هي هاذي اللي كنتكمو عليها الآن. أيها السادة،

إن اهتمامنا بالوتيرة المرتفعة للاستدانة يرجع لكون بلادنا ستصل إلى حوالي 52% من الناتج الداخلي الخام لخدمة الدين العمومي، ما معنى ذلك؟ معنى ذلك أننا نقرب من 60% التي تشكل سقفا لوصاية المؤسسات المالية الدولية.

وللإشارة فنسبة 52% نفسها غير دقيقة، ونميل إلى الاعتقاد بأنها غير صحيحة، علاش؟ لأن متأخرات الأداء والتي ناهزت في متم سنة 2011: 20 مليار درهم بالإضافة إلى ودائع الخواص المفتوحة بالخرزينة العمومية والتي

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

ماشي أنت اللي تجاوبني، أنا أتكلم مع السيد الرئيس، وحريص على تطبيق القانون وأمتثل لأحكامه، أنا ابغيت الجواب من السيد الرئيس. السيد الرئيس هل استنفذت الوقت ديالي؟ مازلت أنتظر الجواب.

السيد الرئيس:

السيد الرئيس، 74 لا، فقط 64.. الله يخليكم احتراموا الرئاسة.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

السادة الوزراء،

سأكون مضطرا للقفز على العديد من الجوانب المرتبطة بالأبعاد المالية والاقتصادية للمشروع، لأتوقف قليلا عند أبعاد الجانب الاجتماعي، لأسجل بأننا لم نعثر في مشروع القانون المالي، عثرنا على بعض الإجراءات مهمة، ولكن كنا نطمح كي تكون الحكومة منسجمة مع الالتزامات والوعود التي قطعها مع المغاربة، وكي تكون منسجمة مع البرنامج الحكومي نفسه، كنا نطمح أن نجد في مشروع القانون المالي إجراءات نوعية وهو ما لم نعثر عليه، لأن مشروع القانون المالي جاء وفي منطق الاستمرارية الذي أطر كل جوانبه، مكرسا بذلك عمق المقاربة المعتمدة، مثال واحد يتعلق بالحماية الاجتماعية.

بلادنا، أيها السادة، مع كامل الأسف، لازالت تحتل مراتب متأخرة في هذا المجال، مجال الحماية الاجتماعية، لا لشيء إلا لأن نظامنا الذي اخترناه أو فرضته علينا الحكومات، يعتمد على التأمين الاجتماعي الذي هجرته كل الأمم المتقدمة نحو تكريس حق كل المواطنين في الحماية الاجتماعية. فهذا النظام أو النموذج متفكك، عميق، متقادم لا يغطي إلا حوالي 25% من المواطنين وهو ما جعل للأسف بلادنا تصنف في نفس الخانة مع دول كمالى والنيجر.. وغيرها.

وفي نفس الإطار، نؤاخذ على الحكومة اجترارها للإشكال المتعلق بإصلاح أنظمة التقاعد، وسنكرر للمرة الألف، أن مشكل التقاعد ليس تقنيا ولا ماليا، إنه مشكل سياسي يجب معالجته في إطار تعاقدات اجتماعية كبرى، تنتج مشروعا متكاملا، وهنا أفتح قوس لأسجل بكامل الاستغراب كيف أن الحكومة وعلى مدى ستة أشهر التي أضاعتها على البلد وهي تحضر مشروع القانون المالي، لم تكلف نفسها عناء ولو طلب استشارة واحدة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وهو الذي انكب على صياغة رؤية متقدمة، نشكر السيد رئيس مجلس المستشارين وكافة مكونات المجلس على استضافته ليوم دراسي وقفنا فيه حقيقة عن نوعية الخدمة وعن أهمية الإضافة التي كان يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقدمها للحكومة، لو أنكم آثرتم الاستشارة معه.

كل الضحيج الذي سمعناه حول الحكامة وحول كذا، فأنتم لم تستشيروا المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لأنه كان بالتأكيد سيدلكم على طبيعة

(Imperial Tobacco)، وهو الفاعل التاريخي في مجال صناعة وتسويق التبغ، وصل عدد السجائر المهرية إلى 3 ملايين سيجارة، ترتبت عنه خسائر في مداخيل الجمرك ببلادنا تقدر بحوالي مليار و200 مليون درهم، وتكبد على إثر ذلك باعة التبغ خسارة فاقت 153 مليون درهم وكل ذلك برسم سنة 2011 فقط، علما أن قطاع زراعة التبغ تمثل مصدر قوت 3000 مزارع يعملون بالمناطق الوعرة والمجزولة.

علاوة على ذلك، لن نضيف لكم شيء جديدا لأنكم تعلمون أن التهريب لا يقتصر على السجائر ولكن يهم المشروبات الكحولية والأدوية والمستنقعات النفطية في الحدود، ناهيك عن الأنشطة المرتبطة بضواحي سبتة ومليلية المحتلتين.

لكن، يجب أن نذكركم بأن هذا الموضوع يرتبط بتنامي آفتين، آفة التزوير وآفة الإغراق التجاري (dumping commercial) عن طريق التصريحات المغلوطة.

لذا، لقد أصبحت الحاجة ماسة اليوم بدل أن تلتفتوا إلى الجوانب الأخلاقية، أن تلتفتوا إلى الجوانب الاقتصادية، نعم ابغيناكم تنشروا أمام الرأي الوطني المأذونيات ديال رخص النقل، من استفاد؟ وأعلننا ونعلن بأننا سنكون سنقدم في محاربة اقتصاد الربيع، لكن اعطينونا منهجية ومقاربة متكاملة، فإذا كنتم قد قبلتم الاستجابة لهذا الرسم المطبق على السجائر، لكن الجوانب الأهم من هاذ الشيء كله مرتبطة بما أشرت إليه، فهل تملك الحكومة دراسة واضحة حول التكلفة التي يؤديها اقتصادنا الوطني من جراء انتشار كل هاذ مظاهر التهريب؟

واعتبارا للتفكيك الجمركي الذي دخل مرحلته النهائية ابتداء من مارس الماضي، ولتنفشي ظواهر التهريب التي تكلمنا عليها، فقد بات ضروريا إعادة هيكلة إدارة الجمارك والضرائب المباشرة لتضع نصب أعينها محاربة الآفات المعنية، ولذلك اقترحنا عليكم تغيير اسمها.

السيد الرئيس:

السيد الرئيس بنشماش من فضلك لخص، تعديت الحصة الزمنية ديال جدول 2009 أي 64 دقيقة، وأنا أعول على حرصكم على التزامكم في الجلسات الأخيرة.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

كم بقي لي من الوقت السيد الرئيس؟

السيد الرئيس:

انتهى الوقت، ماشي 74، جدول 2009 فقط 64 دقيقة وقد انتهت. يا سيدي، احتراموا الرئاسة، أنا أتحدث مع السيد الرئيس، وعندنا التزام أخلاقي بيننا في لجنة الرؤساء وأنا أطلبه أن يعود إليه. شكرا.

تفضل السي بنشماش.

نحن ندعو الحكومة ونتمنى أن تسارع في إطار مقاربة تشاركية وليس بنفس المنهجية التي أخرجتم بها الدفاتر المعلومة، في إطار مقاربة تشاركية لأنه كما قلنا القضايا المطروحة على جدول أعمال أمتنا اليوم هي قضايا لا تهمكم أتم فقط، ولدينا بكل تواضع وحمية نظر في الموضوع ونأمل حقيقة أن تتسلحوا بفضيلة الإنصات، ونرجو حقيقة أن تتسلحوا بفضيلة التواضع، ونرجو حقيقة أن تتسلحوا بفضيلة الافتتاح، ونرجو حقيقة أن تتسلحوا بفضيلة التواضع، والتواضع هو أن تباشر الحكومة اليوم قبل الغد عملية إعادة النظر في منهجية عمل وزرائها، عملية إعادة النظر في الكثير من الجوانب المرتبطة برؤيتها في الكثير من الجوانب المرتبطة بأسبقياتها.

اللهم اشهد فقد بلغنا ما نعتقد بكل تواضع أنه جدير بأن يبلغ في هذه الجلسة المحترمة، وأعتذر إن كنت قد أطلت، وهي في الحقيقة حق لي أن آخذ كل هذا الوقت لأن هذا هو النظام الداخلي. وشكرا على إصناتكم.

السيد الرئيس:

شكرا. الكلمة الآن للسيد المستشار محمد الأنصاري، رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وإذا سمح لنا في إطار 55 دقيقة. نقطة نظام؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي:

تساءل في إطار الجدول اللي كنا فيه كما توصلنا في الأول كمجموعات عدنا 10 دقائق. الآن فعلا التوزيع درتوا زيادة، ما عندناش احنا، واش 10 دقائق أو ربما هذا السخاء اللي تفضلوا به الإخوان وهم محقين اللي تكلموا، واش كذلك غيشملنا وذيك 10 غادي يتزاد فيها شي حاجة أو غادي تبقى هي هي؟

السيد الرئيس:

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.
السيد الرئيس...

السيد الرئيس:

غادي نجواب. السي الأنصاري دقيقة. هناك جدول ثاني بناء على اجتماع طارئ للمكتب، تفضل اجلس ارتاح شوية.. هناك جدول ثاني، أنا أتأسف لم يوزع انطلاقا من اجتماع ندوة الرؤساء الطارئ بالأمس والمكتب بالأمس، والآن تم توزيعه هو الذي سيعتمد وسأعقد ندوة طارئة للرؤساء حالا بعد الجلسة للتحكم في هذا الموضوع لأن هناك انعكاسات تقنية على الحكومة فيما يتعلق بالقطب الإعلامي، وبالتالي أرجوكم ساعدونا نمر من هاذ المرحلة بأريجيتكم المعهودة حتى تتمكن من إنهاء الجلسة الأولى في ظروف

الإجراءات والتدابير التي كان يتعين عليكم أن تأتوا بها في مشروع القانون المالي والمتعلقة بالجوانب الاجتماعية.

إن مواجحة الخصائص الاجتماعية لا يمكن أن تتم بدون تحقيق نسب نمو مرتفعة. وفي هذا الإطار، نسجل أن من بين أسباب تعميق هذا الخصائص عدم إنجاز الاستثمارات المبرجة في قوانين المالية، فالإعتمادات المخصصة للاستثمار برسم سنة 2011 لم يصدر الأمر بأداء 13,5 مليار درهم منها، وهو ما يدفعنا إلى القول بأن الإشكال الأساسي ليس مرتبطا بضعف الإعتمادات المخصصة للقطاعات الاجتماعية بقدر ما هو مرتبط بضعف الحكامة.

فهل ستمكن الحكومة من إنجاز كل الاستثمارات المبرجة برسم هذه السنة، علم أنها كما قلت في مقدمة هذه المداخلة أضاعت على المغاربة أربعة أشهر ونصف بتأخرها في تقديم مشروع القانون المالي أمام البرلمان، مما سيجعل بلادنا تعيش كما قلت سنة بيضاء على مستوى الاستثمار؟

يخبرنا كذلك سؤال جوهري حول نموذج التنمية الاجتماعية الذي تعتمد هذه الحكومة إن كان لها أصلا من نموذج اجتماعي، فعندما تقارن الإعتمادات المرصودة للقطاعات الاجتماعية، والتي تشكل ما بين 60 و65% من الميزانية العامة للدولة، وبين النتائج الهزيلة المسجلة في سلم التنمية البشرية، بحيث لازال المغرب يحتل المرتبة 130 فيما يخص مؤشر التنمية البشرية، يتضح أنه فعلا هناك الكثير من الجوانب التي يجب على الحكومة أن تنكب على إعادة النظر.

صندوق المقاصة، صندوق دعم التماسك الاجتماعي، تجدر الإشارة إلى أن فكرة إحداثه ليست وليدة اليوم، فلقد كانت الحكومة السابقة تعترم فرض ضريبة جديدة على الشركات الكبرى الفاعلة في مجالات الاتصالات والأبنك والتأمين لتمويل الصندوق الذي سمي آنذاك بـ"صندوق التضامن" قبل أن تصطدم برفض الباطرونا أو جزء من الباطرونا، لتتم الاستعاضة عنه بصندوق دعم التماسك الاجتماعي.

لكننا نعتقد أن فعالية هذا الصندوق ستظل محدودة، نظرا أولا لهزالة الإعتمادات المرصودة له والتي لن تساهم كثيرا في حل إشكالية الفقر والخصائص الاجتماعية.

وارتباطا بالإشكاليات الكبرى التي أضحي يطرحها صندوق المقاصة، صندوق المقاصة، لو كانت هذه القاعة تنطق لنطقا بالتسجيلات الموثقة أن الحكومة وأن السيد وزير الاقتصاد والمالية المحترم السيد نزار بركة، في هذه القاعة وفي جوابكم على الكثير من الأسئلة التي طرحت، التزمتم بأن هذا الصندوق ستصلحه الحكومة قبل نهاية ولاية الحكومة السابقة.

نعم إلتزمت، ما معنى الإلتزام؟ احنا عندنا مشكل حقيقي في مفهوم الإلتزام، أشنو هو الإلتزام؟ أنا ملي ألتزم خصني أوفي وإلى لم أفي خص نشرح وأقع وإذا غلظت خصني نعتذر، هذه هي القيم التي يجب أن تؤسس.

رائدة وغير مسبوقه في مختلف المجالات، الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية. اختيارات كانت بدون شك مسؤولة ومضبوطه في جو عام، مؤطر بالتجاوب المتواصل للإرادة الملكية السامية، كعهدنا بها دوما مع تطلعات شعبنا الأبي.

وتذكرون، السيد الرئيس المحترم، كما يذكر الجميع ويذكر الشعب المغربي ذلك، التجاوب التلقائي الذي عبر عنه جلالة الملك محمد السادس حفظه الله في خطابه السامي ليوم تاسع مارس، غداة حراك عربي إسلامي، ارتفعت فيه همهم ونزلت فيه قيمهم. حراك أبقى فيه جلالته إلا أن يشرك المجتمع بأكمله في تسيير دستور جديد، تجد فيه كل القوى الحية ببلادنا، وكل مغربي ومغربية، الأصول الديمقراطية والمفاهيم والقيم العالمية في المساواة والحرية والكرامة والذاتية الفكرية واللغوية والدينية. دستور بمضامين وقيم مسوغة للتعبير عن جسم واحد، عن أمة واحدة، عن مغرب موحد، تحت قيادة ملكية أقرب إلى قلوب المغاربة منه إلى منطق الحكم.

وقد قادنا دستور فاتح يوليوز - كما تعلمون - في إطار مسلسل إصلاحية شامل إلى انتخابات شفافة ونزيهة وغير مسبوقه وغير مطعون في مصداقيتها، كان من نتائجها تشكيل حكومة جديدة بتطاليف تشاركية مسؤول، من أجل تنزيل حقيقي لمضامين الدستور الجديد والاستجابة لرغبة أكيدة تروم القطع مع مظاهر سياسية كانت لها انعكاساتها المجتمعية السيئة على مصداقية الفعل السياسي الرزين ومن أجل توزيع عادل للثروة، وقبله ضبط الاختصاصات في مجال السلطة بين ما هو تنفيذي وتشريعي وقضائي من أجل مغرب ديمقراطي وملكية مواطنة، يحتل فيه البرلمان المكانة التي تليق به فيما هو موكل إليه من مهام دستورية.

السيد الرئيس المحترم، لقد رحبنا بصدق رهان التأسيس، ورهان التصالح الناق، بعد الانفراج السياسي الحاصل. ويشهد القريب قبل البعيد أننا نموذج يحتدى به وأنا شعب - مهما اختلفت به السبل - لا نبتغي غير الملكية نظاما والديمقراطية منهاجا والحوار نبراسا على خلاف أولئك الذين استمعنا إليهم وغادروا القاعة لكي لا يستمعوا إلينا. والذي يهمننا هو الاستماع إلى الشعب المغربي.

وإن التغيير الذي قد ينزله الآخرون بكل لغات العنف، ننزله اليوم بكل لغات النقاش الهادئ المسؤول، وهو ما عبر عنه المغاربة بوضوح في مختلف المدن والقرى والمداشر، وهم يساهمون بحماس كبير في البناء الديمقراطي، بعد تجاوز مطلق مع الدستور الجديد.

إن هذا التاريخ المميز، يزيدنا ثقة في مسارات التغييرات المتواصلة بوطننا، رغبة في التجاوب مع ما نطمح إليه كشعب أولا، ومع محيطنا الإقليمي والقاري ثانيا، ومع المنطق الدولي والمنظم الأممي ثالثا، خاصة تلك الرغبة القاضية بفتح سبل التفاوض لتثبيت سيادة بلادنا في صحرائنا المسترجعة، وأيضا سيادة ومصداقية مشروع الحكم الذاتي مع ضرورة مواصلة التعبئة الوطنية لإنهاء النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية،

خاصة وفي ظروف جيدة.

الله يخليكم، سننتهي من هذه الجلسة وسنعود إلى القاعة مع السادة الرؤساء لكي... هذا الجدول الثاني تم توزيعه منذ صباح اليوم بالأمس وهو موجود، لست أدري لماذا لم يوزع في وقته، ولكن هذا انطلاقا من اجتماع طارئ للمكتب ولندوة الرؤساء بطلب من رئيس فريق محترم تمت الجدولة، الآن سنعود إليه في هذه اللحظة.

شكرا. تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خير المرسلين، السيد الرئيس المحترم، السادة الوزراء المحترمون، الزميلة والزملاء المحترمون،

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، ومن خلاله حزب الاستقلال، بكل إرثه الوطني المتميز بالانتماء لتربة هذا الوطن العزيز، تناول الكلمة اليوم في إطار مناقشة مشروع القانون المالي برسم سنة 2012 من طرف مجلسنا الموقر.

السيد الرئيس المحترم،

إن حب الأوطان من الإيمان، ونحن في حزب الاستقلال تشبعنا دائما وعلى الدوام بقيم سامية ومسؤولة، نستحضر الوطن أولا وتاريخه من خلال دماء شهدائه من أجل استقلاله وعزته وكرامة مواطنيه بلورة شعار حزبنا الخالد: "مواطنون أحرارا في وطن حر"، في ظل ملكية متجاوبة باستمرار مع الأمة والدفاع عن قيم الإسلام الوسطي المعتدل والإنسية المغربية المتعددة الثقافات في إطار وحدة الوطن أرضا وهوية في مسيرة البناء، التي انطلقت منذ زمان وما زالت مستمرة.

قد توأجها طبعاً عقبات، وقد يترىص بأهلها متربصون، لكن التاريخ أثبت أن عزيمة شعبنا كانت دائما أقوى، هزمت الاستعمار وأصرت على بناء دولة قوية، عصرية، ديمقراطية، وفق الثوابت المرجعية لأمتنا.

السيد الرئيس المحترم،

نحن اليوم في محطة أخرى من محطات أمتنا الواعية بمسؤوليتها، محطة جديدة في قيمها وأهدافها وتوجهاتها، محطة تؤسس لتجربة سياسية جديدة يحملها أحد مكونات المعارضة السابقة لقيادة المرحلة الحالية، محطة عنوانها التميز والاستمرارية، مع الإرادة القوية من أجل تدعيم وإغناء النتائج المحققة في كل المجالات بشكل من الإبداع والابتكار.

السيد الرئيس المحترم،

إن التحولات التي شهدتها العالم، منذ الأزمة العالمية بكل انعكاساتها على مختلف القارات والدول والآثار التي خلفتها على الضفة الجنوبية خصوصا، بما في ذلك اقتصادنا الناشئ، جعلت الحكومة السابقة تتهج تدابير وإجراءات

اعتمادها ببلادنا منذ بضع سنوات، وهو بذلك يؤكد عزم الحكومة على مواصلة العمل من أجل إرساء مرتكزات اقتصاد وطني عصري والاحتفاظ بالتوازنات الماكرو اقتصادية في مستوى مقبول كركيزة أساسية لتقدم البلاد وتسريع وتيرة افتتاح الاقتصاد المغربي وتحريره وتشجيع وتنشيط عمليات الاستثمار لإنجاز الأوراش الكبرى من خلال تفعيل التزامات الحكومة في إطار السياسات القطاعية، بما يحقق مبادئ النجاعة والفعالية والشفافية بصفة أساسية.

السيد الرئيس،

إن النقاش حول الفرضيات في إطار مشروع القانون المالي والتي أطرت إعداد هذا القانون ليس نقاشا نظريا فقط، وإنما يسائل واقعية الأرقام المتضمنة في المشروع، انطلاقا من الارتباط العضوي الموجود بين الإطار الاقتصادي العام والسياسة الميزانية، من حيث هي فرع من فروع السياسة الماكرو اقتصادية.

ولا يجادل أحد في أن الفرضيات التي يقدمها المشروع اليوم، هي فرضيات ذات مصداقية تعكس المقاربة الجادة والمسؤولة - على خلاف ما يراه الآخر - والواقعية السياسية للحكومة في تدبير الشأن العام، سواء تعلق الأمر منها بمعدلات النمو أو التضخم أو العجز.

السيد الرئيس المحترم،

بالنسبة لمعدل النمو، فإننا نرى أن تمسك الحكومة بخيار الحفاظ ودعم معدل النمو في حدود 4,2% سنة 2012 هو خيار استراتيجي، يؤكد قوة إرادة الحكومة على مواصلة رفع التحديات الاقتصادية المطروحة على كافة المستويات، مع ما يتطلبه ذلك من مجهودات مضاعفة لتجاوز الإشكاليات المطروحة، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- الركود الاقتصادي، الذي يعيشه الزبناء الأساسيون والتقليديون للمغرب، خاصة في منطقة الأورو، شريك المغرب التقليدي، والذي سيصل إلى 0,5% حسب إصدار صندوق النقد الدولي بشأن آفاق الاقتصاد العالمي لأبريل الماضي، وبالتالي لا نعيش في قرية معزولة؛

- الظرفية المناخية الصعبة التي يعترف بها الجميع؛

- تجاوز المستوى المستهدف للمديونية؛

- انخفاض كبير في السيولة الداخلية باعتراف الجميع.

لذلك، فإننا في الفريق الاستقلالي، نؤكد على أن تحقيق رهان نسبة النمو المفترضة تستدعي التركيز على ما يلي:

1- دعم الطلب الداخلي الذي يشكل 60% من الناتج الداخلي الخام، خاصة مع التراجع الكبير في الطلب الموجه إلى المغرب، بسبب الأزمة الاقتصادية التي تعرفها الأسواق التقليدية؛

2- إدخال تحولات هيكلية على اقتصادنا الوطني، بما يسمح ب بروز قطاعات جديدة، وهو طرح بدأت تظهر ملامحه من خلال تصاعد وتيرة نمو بعض القطاعات التي تفوق وتيرة نموها النشاط الاقتصادي في مجمله (البريد

مؤكدين على أن التحول الديمقراطي الكبير الذي أنجزه المغرب في خضم متغيرات جمهورية غير مسبوقة، والذي مكنتنا من تعزيز موقف بلادنا ومصداقيتها لدى المنتظم الدولي، يفرض علينا اليوم، قبل الغد، اعتماد مقاربة تشاركية، تروم الإشراف الحقيقي والفعال للبرلمان بمجلسيه وللأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني وباقي الفاعلين، في الدفاع عن القضية الوطنية وإشعاع صورة المغرب.

كما نؤكد، في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، على أن الوصول إلى حل نهائي وسلمي للقضية الوطنية والتزاع المفتعل حول أقاليمنا الجنوبية، يتوقف على توقف الجار الجزائر عن حرك المكائد والدسائس خدمة لمصالح جيو سياسية، الأمر الذي لن يتأتى إلا عبر تنقية الأجواء بين البلديين وتعزيز العلاقات الثنائية بينهما، مع الحرص على توطيد علاقات الأخوة والتعاون التي تجمع الشعبين الشقيقين.

إضافة لما سبق، نعتبر في الفريق الاستقلالي أن قضية سبتة ومليلية والثغور المجاورة لها ينبغي أن تحظى بمكانة كذلك متميزة في سياستنا الخارجية وخاصة في علاقتنا مع الاتحاد الأوربي لإنهاء وضع شاذ عالميا في مجال تصفية الاستعمار.

السيد الرئيس المحترم،

إن هذه الأريحية التي جئنا بها لا تعني بأي شكل من الأشكال التساهل في النزود عن وحدة البلاد أو التنازل عن حقوقنا التاريخية، بقدر ما تعبر عن حرص مسؤول على الروابط التي تجمعنا في إطار المغرب الكبير ولتثبيت الحقوق المشروعة لبلادنا لأن سيادة الوطن غير قابلة لأية مساومة.

وبهذه المناسبة، لا يسعنا إلى أن نعبر عن ما نكنه من افتخار واعتزاز واحترام لقواتنا المسلحة الملكية والقوات المساعدة ومختلف الأجهزة الأمنية المرابطة في الثغور والساورة بكل تفان وإخلاص على حماية هذا الوطن والذود عنه، تحت القيادة السامية لأمر المؤمنين، الملك محمد السادس حفظه الله.

كما ننحني بالمناسبة بخشوع واجلال أمام أرواح الشهداء، ساتلين الله عز وجل أن يتغمدهم برحمته الواسعة، ويسكنهم فسيح جنانه.

السيد الرئيس المحترم،

بعد هذا المدخل السياسي العام، اسمحوا لي أن أعرج أو أنتقل إلى مناقشة مضامين مشروع القانون المالي لسنة 2012، الذي يستمد مرجعيته انطلاقا من البرنامج الحكومي ومن ميثاق الأغلبية، باعتباره تعاقدا أخلاقيا وسياسيا يقوم على التماسك في المواقف والتشارك في الرؤى والعمل والتضامن في المسؤولية، وذلك عبر محاور ثلاثة.

اسمحوا لي أن أخوض في المحور الأول والمتعلق بالأبعاد الاقتصادية لمشروع القانون المالي، لأقول، السيد الرئيس:

إن مشروع القانون المالي يشكل استمرارا للسياسة الاقتصادية التي تم

وتقوية مصداقية السياسة الميزانية على المدى المتوسط والبعيد، وذلك تزيلا لمقتضيات الفصل 77 من دستور 2011، الذي ينص في فقرته الأولى على ما يلي: "يسهر البرلمان والحكومة على الحفاظ على توازن مالية الدولة".

السيد الرئيس المحترم،

أما بخصوص الاستثمار، فإن المشروع في نظرنا يؤكد بشكل صريح أن الحكومة ماضية وبكل إصرار ومثابرة في العمل على تكتيف الجهود في مجال دعم الاستثمار المنتج والمدبر لفرص الشغل وتحسين فعاليته ومراعاة التوازن الجهوي والمجالي في توزيعه، بالرغم من التأثيرات الاقتصادية والمالية الدولية كما أسلفنا، حيث انتقل الغلاف المالي المخصص للاستثمار العمومي من 84 مليار سنة 2007 إلى ما يناهز 188 مليار خلال هذه السنة، بزيادة تناهز 213%. مما يمكن من إعطاء دينامية حقيقية للاقتصاد الوطني، ولا أدل على ذلك الأوراش الكبرى التي عرفتها بلادنا والتي بالأساس يعطي انطلاقتها جلالة الملك محمد السادس وتقوم الحكومة بتتبعها في مجال الإنجاز ليل نهار.

وحي بني في هذا الإطار، أن ننوه بالجهود المالي الجبار وغير المسبوق الذي بذلته الحكومة السابقة في مجال دعم الاستثمار العمومي وأن نهني الحكومة الحالية على مواصلة هذا الاختيار الاستراتيجي بنوع من الابتكار والإبداع، مما سيمكن من إنجاز الأوراش الكبرى الإستراتيجية التي يشهدها المغرب، منبهين بالمناسبة إلى ضرورة العمل على تجاوز إشكالية ضعف ومحدودية تنفيذ اعتمادات الاستثمار، وهي إشكالية تزداد حدتها اليوم، خاصة مع التأخر الحاصل في المصادقة على القانون المالي، مما يتطلب من الحكومة تكتيف الجهود من أجل تسريع وتيرة تنفيذ الاعتمادات المخصصة للاستثمار فيما تبقى من السنة المالية، وذلك تمشيا مع عود أعضاء الحكومة التي نرى أنها خلقت الأمل لدى المغاربة وأنها لن تخلف وعدها، إن شاء الله.

أما على مستوى الاستثمار الخاص، فإننا في الفريق الاستقلالي لا يسعنا إلا أن ننوه بالسياسة الحكومية المتبعة في هذا المجال، باعتباره رديفا للاستثمار العمومي، ولدوره الكبير في رفع تحديات التحول الاقتصادي والاجتماعي، إلا أنه من واجبنا كذلك، ومن باب إبداء النصيحة، أن ننبه إلى بعض المشاكل والعراقيل التي تواجه الاستثمار الخاص بسبب ضعف تأهيل المقاول المغربية والاقتصاد غير المهيكل والمنافسة الحادة التي فرضتها العولمة في شتى مجالاتها الاقتصادية.

لذا، يرى الفريق الاستقلالي أنه أضحى من اللازم اليوم العمل على تعزيز دور المقاول في النسيج الاقتصادي باتخاذ عدد من الإجراءات والتدابير، من أهمها :

- إصلاح النظام البنكي بما يسمح للمقاولات بشتى أنواعها وأصنافها من الاستفادة من التمويلات البنكية لمشاريعها الاستثمارية والتنمية؛

والمواصلات، الخدمات، البناء، الأشغال العمومية والتأمينات)؛

3- تفعيل الإستراتيجيات القطاعية بهدف تنوع وتحديث البنيات

الإنتاجية وإحداث مناصب الشغل وتعزيز قدراتنا التصديرية والتنافسية ؛

4- تقوية الاستقلالية في مواجهة التقلبات المناخية، حتى لا يربهن

اقتصادنا الوطني ومعدل النمو بنتائج القطاع الفلاحي، الذي يبقى أداؤه

بدوره خلال هذه السنة - بالرغم من الجهود المبذولة - دون التطلعات

بسبب الظرفية المناخية الصعبة، وهو إشكال يبقى مطروحا في أفق معالجته

في إطار مخطط المغرب الأخضر.

السيد الرئيس المحترم،

أما بخصوص نسبة التضخم المقترحة، والمحددة في 2,5% في المشروع،

فهي نسبة تتماشى وتوجهات الحكومة بشأن المحافظة على استقرار الأسعار

بفضل سياسة نقدية دقيقة، ستمكن من تحقيق هذا الهدف خلال سنوات

تميزت بضعفات كبيرة على الأسعار، بفضل دعم صندوق المقاصة.

بمقابل ذلك، فإننا، في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، نود أن

نلفت انتباه الحكومة الموقرة إلى مسألتين هامتين:

أولها تتعلق بكون النسبة المفترضة لمعدل التضخم، لكونها نسبة لم

يسبق للمغرب بلوغها خلال السنوات القليلة الماضية، خاصة إذا ما علمنا

أن هذا المستوى استقر خلال العشرية الأخيرة في حدود 1,9%، مما يحتم

علينا اليوم الإسراع بإصلاح صندوق المقاصة؛

ثاني المسألتين تتعلق بالتباين الحاصل في تحديد المعدلات والأرقام بين

الحكومة وبنك المغرب فيما يتعلق بنسبة التضخم، نظرا لاختلاف المنطلقات

والمعطيات وحتى القنوات في بعض الأحيان، وهو أمر كان بالإمكان

تجنبه، خاصة وأن القانون الأساسي لبنك المغرب يلزم هذا الأخير بتحديد

هدف استقرار الأسعار بتشاور - بالضبط - مع وزير المالية.

السيد الرئيس المحترم،

أما بخصوص عجز الميزانية، فإننا في الفريق الاستقلالي، ومن منطلق

انشغالنا واهتمامنا بدراسة وتبني الوضع الاقتصادي والمالي لبلادنا، نعتبر أن

معدل عجز الميزانية المتوقع والمحدد في 5% من الناتج الداخلي الخام، يعكس

بحق الإرادة القوية للحكومة في مواجهة التحديات المطروحة، رغم الارتفاع

الذي تشهده أسعار النفط والمواد الأولية على الصعيد الدولي.

كما أن تفاقم مستوى العجز بسبب ارتفاع معدل المديونية التي ناهزت

53%، يبقى معدلا غير مقلق، مقارنة بالنسب المحصلة في بعض الدول

المتقدمة. ولا أعتقد أن الوقت يسمح بإعطاء بعض الأمثلة، لكن الأمر، مع

ذلك، يستوجب التعامل مع هذه النسبة بنوع من الحذر في المستقبل،

لأن استمرار ارتفاع المديونية من شأنه أن يهدد الاستقرار الماكرواقتصادي

للدولة وأن يزعزع ثقة المستثمرين، خاصة منهم الأجانب.

وعليه، فإننا في الفريق الاستقلالي، ندعو الحكومة إلى الإسراع بإدخال

القواعد الميزانية الكفيلة باستعادة توازن المالية العمومية على المدى القصير

بالشركات المغربية المصدرة.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

الزملاء الأعضاء،

أما على صعيد الإصلاح الجبائي، فإننا نرى باعتبار أنه يشكل أحد أكبر التحديات المطروحة على الحكومة في سعيها لضمان أفضل توزيع للثروات الوطنية على مختلف الفئات الاجتماعية، فإننا نؤكد على أن الحكومة ملزمة اليوم، بجعل ورش إصلاح النظام الضريبي في صلب أولويات مشاريع وبرامج السياسات العمومية، من خلال إقرار سلسلة من الإجراءات الأساسية والضرورية لإصلاح المنظومة الجبائية بغرض تحقيق العدالة الضريبية والرفع من مردودية النظام الضريبي، وذلك عبر إجراءات تتم بالأساس:

- توسيع الوعاء الضريبي وتحسين أداء الإدارة الضريبية؛

- اعتماد إستراتيجية مستعجلة لمواجهة الغش والتهرب الضريبي الذي

يطل 4/5 من الشركات حسب المعطيات المتوفرة؛

- التقليص التدريجي للاستثناءات والإعفاءات الضريبية باستثناء تلك

الهادفة إلى تشجيع الاستثمار المنتج وتوخي العدالة الاجتماعية؛

- تقوية علاقة الثقة بين الملمزم والإدارة؛

- العمل على توحيد الآجال فيما يتعلق بفرض الضرائب بين الإدارة

والملمزمين، وذلك تحت طائلة سقوط الحق بالنسبة للطرفين عند عدم

احترامها لذلك؛

- تمكين الملمزم والإدارة الضريبية من التوصل إلى حل كل نزاع ضريبي

خارج المسطرة القضائية بصفة أساسية؛

- البحث عن "المتبقي استخلاصه" من الضرائب والرسوم لفائدة

خزينة الدولة والجماعات الترابية، إذ ما أحوجنا إلى المتبقي استخلاصه لدعم

خزينة الدولة في الظروف الصعبة التي تعيشها بلادنا.

أما بخصوص الأبعاد الاجتماعية للمشروع، فإننا نرى، السيد الرئيس،

السادة الوزراء، الزملاء الأعضاء، أنها حظيت بحيز هام في المشروع الفكري

التعادلي وفي مختلف أدبيات وبرامج حزب الاستقلال، انطلاقا من رسالة

الحزب الخالدة في تحرير الإنسان وصيانة كرامته والدفاع عن حقوقه

المشروعة، وفي مقدمتها الحق في العيش الحر الكريم وغيرها من الحقوق

الاقتصادية والاجتماعية التي كرسها الدستور الجديد.

وفي هذا الإطار، لا يسعنا، في الفريق الاستقلالي، إلا أن نعبر عن

ارتياحنا العميق لمضامين المشروع في شقه الاجتماعي، والذي يشكل حلقة

وصل قوية مع المقاربة المعتمدة من قبل الحكومة السابقة في تدبير الشأن

الاجتماعي بالمغرب، منوهين كذلك بالتدابير المميزة والبرامج الهادفة التي

تضمنها المشروع والقائمة على ضمان المساواة وتكافؤ الفرص في الولوج

للخدمات الاجتماعية، خاصة بالنسبة للفئات الاجتماعية الفقيرة والأشد

- إعادة النظر في دور المراكز الجهوية للاستثمار، من خلال مراجعة اختصاصاتها وصلاحياتها، تفعيلًا لمضامين الرسالة الملكية السامية حول الاستثمار؛

- تحفيز المقاولات على الاندماج في القطاع المهيكل، مع الأخذ بعين الاعتبار تنوع هذا القطاع الذي يضم فئات مختلفة (شركات معنوية وشركات الأشخاص وغيرهم)، مما يستدعي اعتماد مقاربة فتوية تقوم على استهداف كل فئة على حدة؛

- إعادة النظر في قانون الشركات وإصلاح الأنظمة القانونية؛

- اعتماد إستراتيجية وطنية واضحة لمصاحبة الاستثمار الخارجي، كتصدير الكفاءات والخبرات المكتسبة في إطار إدارة المشاريع الكبرى ببلادنا في المجالات الخاصة بالماء، والكهرباء، والطرق والموانئ على سبيل المثال لا الحصر؛

- تقوية تنافسية المقاولات الصغرى، باعتبارها نواة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

- اعتماد إستراتيجية دقيقة من أجل تكوين المقاول المغربية في ميدان التدبير المفوض للمصالح العمومية لاستغلالها في الانفتاح على الدول الإفريقية التي تتوفر على سوق كبير ومرح في هذا المجال. السيد الرئيس المحترم،

أما بخصوص السياسة التصديرية، فإننا نرى أنها تشكل أحد أهم محاور مشروع قانون المالية لسنة 2012، والتي يعتز حزب الاستقلال بكونه قد أفرد لها حيزا هاما ضمن برامجه الانتخابية، اقتناعا منه بأهمية النفاذ والولوج إلى الأسواق الخارجية، بما يتطلبه ذلك من تغيير و تطوير في المنتج، فإننا، في الفريق الاستقلالي، نثمن عاليا الإرادة القوية للحكومة من أجل مواصلة تفعيل الإستراتيجية الوطنية لتنمية وترويج الصادرات "المغرب المصدر"، آمليين أن تتم مصاحبة هذا العمل الجاد والمسؤول بالإجراءات والتدابير التالية:

- تعزيز إنعاش الصادرات من خلال سن تدابير محورية تمكن من تفعيل الإستراتيجيات القطاعية وإنعاش المنتوجات الخاصة بقطاع السيارات والتكنولوجيا الإعلامية وترحيل الخدمات والكهرباء والصناعات الغذائية ومنتجات البحر والنسيج وصناعة الجلد والأدوية، إلى غير ذلك؛

- تكثيف وتنمية عمليات التثقيب عن العرض، من أجل التصدير بحسب كل جهة؛

- تعزيز مقاييس الدفاع التجاري، من أجل حماية الاقتصاد الوطني، وذلك عبر استكمال الإطار التشريعي والتنظيمي وملاءمته مع قواعد منظمة التجارة العالمية؛

- توسيع وتنويع العلاقات التجارية عبر مواصلة إبرام اتفاقيات التبادل الحر سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف؛

- تنمية التكوين في مجال التجارة الدولية من أجل رفع مستوى المهارات

المنظمة للطلبة الذي لم يعرف تحركا منذ أزيد من عقدين من الزمن، على أن تتم مصاحبة هذا الإجراء بعملية توسيع وعاء المستفيدين والذي لا يتجاوز اليوم 42% من الطلبة المسجلين، وخاصة في المناطق النائية وفي مناطق العالم القروي التي فيها فئة عريضة وكبيرة من الطبقة الفقيرة، وخاصة أن أولاد الفقراء هم الذين تزخر بهم الإدارة وهم رافعة أساسية الآن في قيادة هذا البلد في شتى المجالات، لأن لولا الفقراء لضاع العلم، ولهذا على الحكومة في هذا المجال كذلك أن تلتفت لهذا القطاع نظرا لحيويته ونظرا لأنه يراهن على رجال الغد وعلى أطر الغد ومؤطري الغد.

كما لا يفوتنا، في الفريق الاستقلالي، أن نجد اعتزازنا بمرص الحكومة، وعلى غرار سابقها، على إبقاء أهمية كبرى لإنجاز البرامج المعتمدة وفق مقاربة لا تقف عند عتبة إقرار المجانية، بل تتعداها، في خطوة رائدة وغير مسبوقة، إلى تقديم الدعم المالي المباشر للأسر المعوزة والفقيرة، وذلك عبر برامج لا تخلو من ابتكار وإبداع كـ "برنامج تيسير" أو عبر برامج أخرى، كما هو الشأن بالنسبة لمبادرة "المحفظات" وبرنامج "النقل المدرسي" وبرنامج "الفرصة الثانية"، وغيرها من البرامج، التي تعتبر حتما أحد أشكال العدالة الاجتماعية التي تؤمن تكافؤ الفرص أمام المواطنين، وتعزز فرصهم في الارتقاء الاجتماعي والحد من الهدر المدرسي.

لكن، وبالرغم من المجهود الاستثنائي المبذول في هذا المجال، فإنه لا يزال هذا القطاع يواجه تحديات ذات صبغة استعجالية في نظرنا، ينبغي على الحكومة كسبها كما كسبت الرهان في السابق، ونذكر منها على وجه الخصوص:

- تعزيز البنية التحتية التي لا توازي التطورات التي يعرفها القطاع؛
- الاهتمام بالبحث العلمي وتطويره باعتباره أحد الأولويات في إصلاح المنظومة التعليمية ببلادنا، ولقد استوقفنا البحث العلمي عند مناقشة مشروع قانون المالية، واتفق الجميع على أن ما خصص له في بلادنا دون المستوى، وخاصة أنه لا تقدم في أي بلد دون إعطاء الأولوية وكذلك تشجيع البحث العلمي الذي يعد قاطرة لكل تنمية اقتصادية واجتماعية؛
- ملاءمة مخرجات النظام التعليمي بالسلك الجامعي مع مدخلات ومتطلبات سوق الشغل، وهذا كذلك يستحق منا التوقف لأننا لا نريد أن تخرج الجامعة العاطلين بل لا بد من ملاءمة ذلك مع متطلبات سوق الشغل، وخاصة أن هناك برنامج إعداد 10 آلاف مهندس الذي جاءت به الحكومة السابقة، ونود أن يتم تفعيل ذلك على أرض الواقع من أجل دعم القطاع الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا بكفاءات عالية في شتى المجالات.

السيد الرئيس المحترم،
الآن أتطرق إلى قطاع السكنى، وعليه أقول بخصوص هذا القطاع فن واجبنا، في الفريق الاستقلالي، أن نشيد بالتدابير الواردة التي جاء بها المشروع، وخاصة فيما يتعلق بـ:

- تحسين تمويل "صندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري"،

حرمانا.

وعليه، فإننا نرى، السيد الرئيس المحترم، أنه بالنسبة لحماية القدرة الشرائية للمواطنين، فإننا، في الفريق الاستقلالي، نشيد بما تضمنه مشروع القانون المالي الحالي من تدابير، تم:

- الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة عن الحوار الاجتماعي، والتي بلغت ما مجموعه 13,2 مليار درهم، رقم غير مسبوق لدى الحكومات المتعاقبة منذ بداية التناوب؛

- الرفع من ميزانية صندوق المقاصة إلى حوالي 46,5 مليار درهم، مما سيمكن من حماية القدرة الشرائية للمواطنين ومن التحكم في معدل التضخم في أوج الأزمة العالمية، وذلك في فترة جد صعبة في المناخ العالمي والمناخ الجهوي والمناخ الوطني كما يعرف الجميع، ولا يمكن إلا لجاحد إنكار ذلك، وتدبير ذلك ليس بالأمر الهين وليس بالأقوال بل بالأفعال، منبهين في نفس الوقت ومن باب إبداء النصيحة، لأننا ننتسب إلى الأغلبية، ولكن هذا لا يعني أننا لن نشد أزر الحكومة، ليس بالانتقاد للواقع، ولكن بالنصيحة القابلة للتطبيق على أرض الواقع، إلا أن المتغيرات الاقتصادية الدولية، إضافة إلى إكراهات الظرفية المناخية الصعبة، تفرض علينا اليوم إقرار إصلاح جذري لنظام المقاصة، يعتمد آليات جديدة كفيلة بوصول الدعم إلى مستحقيه.

وإننا من هذا المنبر، لا بد أن نشير إلى أن الإصلاحات قد بدأت فعلا على أرض الواقع بسن عدد لا يستهان به من الإجراءات، وإن ما بقي - وأنا أتكلم مباشرة من هذه القبة مع الرأي العام- علينا أن نتعاون جميعا من أجل محاربة الغشاشين في هذا المجال من أجل إيصال الدقيق المدعم والغاز المدعم إلى غير ذلك من المواد إلى أصحابها والضرب على أيادي المتلاعبين، عن طريق تفعيل القوانين كذلك المتعلقة بحماية المستهلك ودعم الجمعيات ذات النفع العام لتقديم شكايات في مواجهة المخالفين إلى القضاء من أجل متابعتهم والتقصي من أجل حفظ قوت المواطن وإيصاله إليه وإيصال ما حددته الحكومة من إعانة إلى أولئك الأسر المعوزة التي تقطن في المناطق النائية وفي هوامش المدن بصفة أساسية.

ولإصلاح صندوق المقاصة، ينبغي سن آليات جديدة كفيلة بوصول الدعم إلى مستحقيه وضمان آليات رادعة لمحاربة القفز عليه وقادرة على التحكم في نفقاته بغية الحد من العجز في الميزانية ومن كلفة المديونية العمومية.

السيد الرئيس المحترم،

أما بخصوص التعليم، وما أدراك ما التعليم، فإننا، في الفريق الاستقلالي، ومن منطلق إيماننا بأهمية المنظومة التربوية والتعليمية في تحقيق التنمية الشاملة وفي تطوير المجتمع وفي الاستجابة لحاجياته الأساسية، نتمن عاليا للمجهود المالي المبذول لدعم هذا القطاع، والذي بلغ اليوم ما يناهز 51 مليار درهم.

كما نشيد بالتدابير الهامة التي تضمنها المشروع نظير الرفع من المنحة

يسعنا، في الفريق الاستقلالي، إلا أن ننوه بالدينامية المستمرة والمضطربة التي نهجتها بلادنا في خلق مناصب الشغل، سواء بالقطاعيين العام أو الخاص، والتي بلغت اليوم ما مجموعه 26.204 منصب مقترح في إطار مشروع القانون المالي، وهذا رقم غير مسبوق في مشاريع قوانين المالية منذ بداية حكومة التناوب.

كما نثمن عالياً الإجراء القاضي بدعم صندوق تشغيل الشباب، الذي رصد له مبلغ مليار درهم من أجل تفعيل الآليات الجديدة الهادفة إلى إدماج الشباب في سوق الشغل، وهذا كذلك ابتكار لا بد أن ننوه به، مما سيسهم من دون شك في امتصاص بطالة الخريجين والتقليص من معدل البطالة بشكل عام.

واننا، في الفريق الاستقلالي، نؤكد من هذا المنبر على ضرورة الاهتمام بقضية الأطر العليا المعطلة، والتي أفردت لها الحكومة السابقة أهمية خاصة، حيث بذلت مجهوداً استثنائياً وغير مسبوق من أجل تصفية تركة ثقيلة ورثت عن الماضي، آمليين من الحكومة الحالية التعامل مع هذا الملف بكل جدية وأمانة، بما يضمن حقوق تلك الفئة ويضمن كرامتها، لأن أولئك الخريجين هم أبناءنا وبناتنا.

السيد الرئيس المحترم، إن الوتيرة المهمة في خلق مناصب الشغل - كما تعلمون - والتأثيرات المالية لنتائج الحوار الاجتماعي فيما يتعلق بدعم الأجور، إضافة إلى حل مشاكل بعض الوضعيات الإدارية المترامية في موضوع الترقيات في الدرجات والرتب، ساهم في ارتفاع كتلة الأجور إلى حوالي 12% من الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة تبقى جد مرتفعة مقارنة مع الاقتصاديات المماثلة، وقد أجرينا برنامج المغادرة الطوعية للتخفيف من هذه النسبة، إلا أننا مع الأسف، وتحت ضغط المعطلين، رجعنا إلى نفس الرقم أو أقل منه شيئاً ما، وهي مشكلة نقترح في الفريق الاستقلالي، على الحكومة الموقرة أن تتم معالجتها عبر إخراج نظام مندمج وموحد لتدبير الموارد البشرية ببلادنا. نظام يمكن من التحكم في الكتلة الأجرية أولاً، من خلال مراجعة شاملة لمنظومة الأجور الحالية، ووضع تصور لمنظومة حديثة، محفزة وشفافة تساهم في الرفع من مردودية الإدارة العمومية وإعادة انتشار الموظفين، وذلك في أفق الجهدية الموسعة لكي نكون عند تطبيق شعار "اللامركزية واللامركز" على أرض الواقع انسجاماً مع مضمين الدستور الجديد.

أما بخصوص تطوير آليات التضامن والحماية الاجتماعية، فإننا نرى، السيد الرئيس المحترم، في حزب الاستقلال، أن التعادلية الاقتصادية والاجتماعية هي أساس البناء الاجتماعي، وكنا نعتبر على الدوام أن التضامن الوطني يشكل عماد المجتمع لمواجهة الاحتياجات الاجتماعية بين مختلف فئاته. لذلك، فإننا نرى، في الفريق الاستقلالي، بل نؤكد على ما يلي:

- فيما يتعلق بصندوق دعم التماسك الاجتماعي، فإننا بقدر ما نعبر عن

وتوسيع مجال تدخله؛

- الإجراءات الجبائية التحفيزية المقررة بالنسبة للسكن الاجتماعي المخصص للكراء المنخفض التكلفة، مع ما يستوجبه ذلك - وأقولها من هذا المنبر - من إصلاح استعجالي ومراجعة شاملة لقانون الأكرية، وذلك ضماناً لحقوق كل الطرفين من مكري ومكترتي. مؤكداً في الوقت نفسه على ضرورة اهتمام الحكومة بـ:

- تسريع وتيرة إنجاز برنامج "مدن بدون صفح"، الذي لم تكتمل أهدافه بعد؛

- مراجعة أدوار مؤسسة العمران واستراتيجية عملها؛

- التصدي بكل حزم لعمليات المضاربة في المجال السكني.

أما بخصوص قطاع الصحة، السيد الرئيس المحترم، فإننا، في الفريق الاستقلالي، ننوه بالمجهود المالي المبذول من طرف الحكومة لدعم هذا القطاع، مما سيمكن - لا محالة - من مواصلة المنحى الإيجابي والتصاعدي لمستوى المؤشرات الصحية. ولا ينبغي في هذا المجال أن نقف عند النصف الفارغ من الكأس بل عينا أن نتطرق للنصف المملوء من الكأس، وإذا أردنا أن ننتقد العمل الحكومي، سواء الحكومة السابقة أو البرنامج الحكومي الحالي، علينا أن نرجع للمؤشرات قبل العشرية الأخيرة لنعرف كيف كان الوضع وما قامت به الحكومات المتعاقبة، انطلاقاً من الحكومة السابقة والمشروع الحالي.

كما نشيد بالخطوة الهامة المرتبطة بتعميم نظام المساعدة الطبية "RAMED"، الموجهة لفائدة الأشخاص المعوزين وذوي الدخل المحدود الغير الخاضعين لأي نظام للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض وغير المتوفرين على موارد كافية لمواجهة النفقات المترتبة عن الخدمات الصحية.

غير أن نظام المساعدة الطبية ومختلف البرامج المسطرة في هذا الإطار، في نظرنا، لن تؤدي أكلها ولن تحقق أهدافها بصفة إجمالية إلا بضمان استفادة المستحقين الحقيقيين إذا لم تواكبها إصلاحات موازية تركز بالأساس على ما يلي:

- تتبع وتقييم عملية تسجيل المستحقين واستفادتهم من الخدمات الطبية بطريقة سهلة وميسرة وتأطيرهم للولوج إلى هذه الخدمة؛

- جعل الأدوية في متناول المعوزين من خلال مراجعة وملاءمة مقتضيات القانون رقم 17.04 المتعلق بالأدوية والصيدلة؛

- تدعيم البنيات الاستشفائية باعتبارها دعائم أساسية لضمان تغطية صحية، خاصة بالعالم القروي، وتوفير الأطر الطبية المتخصصة والتجهيزات الصحية اللازمة، لكي يكون هناك تكافؤ الفرص بالنسبة للولوج إلى العلاج؛

- توسيع نظام التغطية الصحية لفائدة الطلبة وأصحاب الحرف والمهن الحرة والمستقلة.

أما بخصوص التشغيل والحد من البطالة، السيد الرئيس المحترم، فإنه لا

تدبير السياسات العمومية، يمر حصرا عبر التعجيل بالقضاء على اقتصاد الربيع والامتيازات وإرساء دعائم نموذج اقتصادي، قادر على إدخال المغرب مرحلة جديدة بدون الرضوخ لأية مزايدة في هذا المضمار، وذلك بمواكبة ما يشهده المحيط الدولي والوطني من تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية. لأننا، في حزب الاستقلال، كنا وسنظل متمسكين بسواسية المواطنين أمام القانون ومحاربة الإثراء غير المشروع، وذلك عندما نادينا منذ زمن طويل، وتحديدًا منذ بداية السبعينات بإقرار مبدأ: " من أين لك هذا؟ " كما نعتبر أن محاربة الفساد الاقتصادي تمر حصرا عبر القضاء على كل أشكال اقتصاد الربيع وفق إستراتيجية شاملة، تروم بالأساس:

- تعزيز مبادئ المنافسة والشفافية وتكافؤ الفرص في الولوج إلى الصفقات العمومية، آمليين أن تأتي الحكومة بالقانون خاص بالصفقات العمومية؛

- تعويض التراخيص والامتيازات الممنوحة بدفاتر تحملات تعمم على الجميع وتحدد الشروط الموضوعية للاستفادة منها في إطار المساواة وتكافؤ الفرص؛

- تكييف المنظومة القانونية المتعلقة بالصفقات العمومية وتعميمها على إدارات الدولة والجماعات الترابية والمنشآت العامة؛

- تقوية صلاحيات مجلس المنافسة ودوره في تعزيز دعم الشفافية والتنافسية.

السيد الرئيس،

إننا، في الفريق الاستقلالي، واستشعارا منا بأهمية الإصلاحات المؤسسية الكبرى في البناء الديمقراطي، ندعو الحكومة وبكل إلحاح إلى الإسراع بالتنزيل التشريعي لمقتضيات الدستور والمتعلقة بالجهوية الموسعة، من خلال إصدار القانون التنظيمي للجهات والجماعات الترابية واعتماد تقطيع جموي يوفر مؤهلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية لكل جهة، هذا فضلا عن تفعيل الآليات المالية التي ينص عليها الدستور بما يضمن المساهمة المتوازنة لكافة الجهات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، عبر إحداث صندوق التضامن الجهوي وصندوق التأهيل الاجتماعي الجهوي، وذلك انطلاقا من الشروع في حوار وتشاور وتبادل وجهات النظر حول المرحلة المقبلة لتنزيل الدستور الجديد واستكمال منظومة الإصلاحات السياسية عبر ما تبقى من الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، لأنه لا ينبغي أن نسير بدستورين، دستور جديد حظي بثقة جميع المغاربة وإرادة ملكية عالية وبحكومة مسؤولة ومنسجمة وبميثاق الأغلبية للتجاوب مع طموحات الشعب المغربي وخلق الأمل لديه ومجلس يسير بسرعة الدستور القديم بنظام داخلي غير ملائم، وما وقع اليوم يدل على الارتباك الحاصل في تسيير هذا المجلس، لأننا نتفاهم ونتناقش ونتوافق خارج إطار النظام الداخلي، ولا يحترم ما توافقنا عليه الآن في الجلسة، والفريق الاستقلالي كان له السبق من باب إبداء النصيحة للحكومة ولكن

ارتياحنا لعدم تراجع الحكومة عن إحداث هذا الصندوق، لكونه يشكل أداة ناجعة لإعادة توزيع مداخيل البلاد وخيراتها وثرواتها واستهداف الفئات المعوزة، مؤكداً على أن الغلاف المرصود لهذا الصندوق، يظل غير كافي وي طرح على الحكومة تحديا آخر وتحديا إضافيا، يرتبط بضمان تمويل الصندوق خلال السنوات المقبلة، في إطار وجود آليات وتوافقات من أجل إسهام الميسورين في هذا الصندوق من أجل إسعاف المعوزين؛

- بالنسبة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي تعد كذلك درعا من دروع خلق فرص الشغل للفئات المعوزة وأصحاب الاحتياجات الخاصة، فإننا نرى أن المشروع يؤسس لتوجه جديد من خلال استهداف المرحلة الثانية من محاربة الفقر بالعالم القروي وتحسين ظروف عيش سكان المناطق الجبلية، وذلك بتخصيص اعتمادات تقدر بحوالي 2,3 مليار درهم لدعم برامج المرحلة الثانية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية. غير أننا، في الفريق الاستقلالي، وكعادتنا، نعتبر أن هذا التوجه الجديد لا يمكن أن يعطي ثماره بالكامل ويحقق الأهداف المتوخاة منه إلا عبر المراقبة وتكثيف المراقبة والتتبع المستمر والدقيق والافتحاص الشامل لكل المشاريع والمبالغ المخصصة لها بما يضمن ربط المسؤولية بالمحاسبة، سواء مركزيا أو على امتداد التراب الوطني وكذلك الأقاليم على الخصوص؛

- أما بالنسبة لتأهيل العالم القروي والمناطق الجبلية، فإننا نشيد، في الفريق الاستقلالي، بالإجراءات الاستعجالية التي اتخذت لمواجهة الانعكاسات السلبية لتأخر التساقطات المطرية، والتي مكنت من تعبئة مبلغ 1,53 مليار درهم لدعم القطاع الفلاحي والعالم القروي.

كما ننوه بالاهتمام الحكومي بالمناطق القروية والجبلية. اهتمام تجسد، ليس بالكلام، ولكن من خلال تخصيص المشروع لما يناهز 20 مليار درهم عبر مختلف البرامج العمومية والقطاعية والرفع من غلاف صندوق تنمية المناطق إلى مليار درهم من أجل تنمية البادية المغربية والمناطق الجبلية تنمية مندمجة وشاملة، بما يضمن فك العزلة وتحسين مؤشرات عيش الساكنة، وخاصة في المناطق القروية والمناطق الجبلية.

أما بخصوص تدعيم الحكامة المؤسساتية وتخليق الحياة العامة، فإننا نوه بما جاءت به الحكومة الحالية من خلق قطاع حكومي أوكل له تدبير الحكامة، وذلك تنزيلا لمقتضيات الدستور الجديد، وهذا شيء كذلك غير مسبوق في بلادنا ولدى الحكومات المتعاقبة.

وعليه، فإننا نرى أن الحكامة المؤسساتية تشكل رافعة لتخليق الحياة العامة، وتشكل أيضا ركيزة أساسية في بناء المجتمع الديمقراطي القائم على حكم القانون والمؤسسات، ولا شيء غير القانون والمؤسسات. وإذ نحني، في الفريق الاستقلالي، الحكومة الحالية على اهتمامها المعلن بإرساء الحكامة وتجويدها، انسجاما مع مقتضيات الباب الثاني عشر من الدستور الجديد ومن خلال إحداث وزارة منتدبة لهذا الغرض لها ارتباط برئاسة الحكومة، فإننا كذلك، في الفريق الاستقلالي، نؤكد على أن إدماج الحكامة الجيدة في

- مراجعة الأوضاع المادية للعاملين في قطاع العدل وخاصة القضاة المبتدئين؛

- إعادة النظر في الخريطة القضائية، التي ستسهم - لا محالة - في إقرار حكمة رشيدة في تدبير موارد الدولة وترشيدها والقطع مع خلق محاكم لشخصيات سياسية وليس للمواطنين؛

- إعادة النظر في القوانين المنظمة للمهن القانونية، نظرا للدور الأساسي الذي تلعبه في إقرار قضاء قوي ومؤهل لفض النزاعات، قضاء يعزز ثقة المواطنين في مؤسساتهم القضائية؛

- الرفع من الغلاف المالي المخصص لصندوق التكافل الأسري ومن التعويض الشهري، الذي لا يرقى لسد الحاجيات اليومية للمرأة المطلقة وأبنائها، خاصة وأن هذا الدعم يشكل ضمانة لحماية الأسرة من التشرذم والضياع والانحرافات الاجتماعية، لا قدر الله.

وختاما، أستسمحكم أن أقول: إننا، في الفريق الاستقلالي خصوصا وفي الأغلبية عموما، نستشعر بكل مسؤولية ما يتعين علينا القيام به من أدوار لنكون الضمير المستيقظ إلى جانب الحكومة، دون السماح لأي كان بالتطاول من هذا المنبر على حزب وطني عريق، قاد الحكومة بكل تفان وإخلاص ومصادقية في الولاية السابقة وفي ظروف دقيقة وجد صعبة، تأهلت بعدها البلاد لتخطي الصعاب والفقر على العقبات بسلام بدعم ملكي دون استغلال أو خطابة شعبية متجاوزة أو نظريات سطحية بعيدة كل البعد عن الواقع المعاش، هدفنا الأساس هو محاربة كل ألوان الفساد كيفما كان شكلها، وأبنا كان موقعها، ومن أجل أن نكون أغلبية مبدعة ومنتجة ومبتكرة للأفكار ومنصتة ومنصتة ومنصتة، أقولها ثلاث مرات، وهذه من شيم الحكومات العظيمة هي أن تتحلّى بصفات تتجلى في الإبداع والابتكار والإصنات وحريصة على دعم كل المبادرات الإيجابية وعلى تقديم الملاحظات الضرورية في إطار دعم العمل الجماعي، في إطار تقديم النصيحة الضرورية، لتحقيق ما تعاهدنا عليه جميعا مع المواطنين والمواطنات، حتى يتم الاستثمار الأمثل لهذا المشروع في تحقيق حصيلة إيجابية ملموسة وغنية بالمنجزات لفائدة هذا الوطن العزيز.

اسمحوا لي، قد بدأت كلمتي المتواضعة بـ "بسم الله الرحمن الرحيم"، وسأختتمها بقول الله تعالى: "وقل لعمرو فسيروا الله عملكم ورسوله والمؤمنين" صدق الله العظيم. وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا. الكلمة للسيد المستشار المحترم عبد الحميد السعداوي، رئيس الفريق الحركي. لو كان الرئيس حضر معنا اجتماع ندوة الرؤساء، لو لم يغادر القاعة قبل لكان علم أننا طبقنا القانون بمخالفته وبدقة. شكرا.

لجميع المؤسسات، انطلاقا وإيمانا منا بأن المسؤولية تقتضي أن نشير إلى كل إخلال مرتقب بطريقة استباقية لكي لا تقع في المحذور، ولكن لم نجد آذانا صاغية وتعاملنا بمنطق "الأقوى مع الأضعف"، ولكن الأقوى هو القانون لأن النظام الداخلي يشير على أن المناقشة تكون طبقال - أولا - الدستور، القانون التنظيمي للمالية والنظام الداخلي، ولا ينبغي أن تطغى التوافقات على القانون لأن لا اجتهاد مع النص، ولكن في هذا المجلس تطغى الاجتهادات على النص، سواء كان القانون التنظيمي للمالية أو النظام الداخلي.

وما نعيشه في هذه اللحظة، من كان له 40 دقيقة أصبح في ساعة ونصف، وأنا كانت لي 40 دقيقة وأصبحت اضطراريا ملزما كذلك بالتمتع بساحة إضافية لإيصال رسائل، لا أقول مشفرة، ولكن واضحة أمام الرأي العام، فكفانا من هذا التلكؤ والسير بسرعتين، وعلينا من أراد أن ينادي بالإصلاح عليه أن يبدأ بنفسه ولا يقول "أيها الناس"، علينا أن نقول "أنا وأيها الناس".

السيد الرئيس المحترم،
السادة الوزراء،
إخواني،

تتمنى أن تكون آخر محطة، لا أريد أن أستعمل كلمات خادشة، ولكن أريد أن يكون القانون حاضرا، ونحن الآن كنا نتكلم عن الحكامة وليست الحكامة في الاستثمارات والاقتصاد والاجتماع، بل في تدبير الزمن، لأن الزمن قوة اقتصادية واجتماعية، ومن لا تدبير لزمته لا تدبير لتسييره ولا لاقتصاده ولا اجتماعه.

وسأختم لأقول بخصوص القضاء، فإننا في الفريق الاستقلالي، نؤكد من جديد، إن كان الأمر يحتاج إلى تأكيد، على أن العدل هو قوام دولة الحق والمؤسسات والدرع الواقي للأمة من كل الانحرافات. وإننا، بالمناسبة، نشيد بالمبادرة السامية لجلالة الملك محمد السادس، أيده الله ونصره، بتنصيب أعضاء الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، والتي تأتي تدعما للجهود المبذولة من أجل إصلاح القضاء وترسيخ ثقة المواطنين في هذه السلطة، مؤكدا، بأمانة، استعدادنا للإسهام والمشاركة الفعالة في هذا الورش الوطني الهام.

ولا يفوتنا بهذه المناسبة الهامة المرتبطة بدراستنا لمشروع القانون المالي لسنة 2012، لنجدد دعوتنا للحكومة بضرورة العمل على مواكبة هذا الورش الهام من خلال ما يلي:

- الإسراع بإخراج القوانين التنظيمية الخاصة بالقضاء إلى حيز الوجود، لأنه هو قطب الرحي في كل إصلاح. بدون إصلاح القضاء لا يمكن، ونحن نسمع أن جميع الاختلالات الخاصة بمحاربة الفساد ستحل على القضاء. علينا أن نبدأ منذ البداية بإصلاح تلك السلطة التي سيؤول إليها إصلاح مالنا وأحوالنا في المستقبل؛

المستشار السيد إدريس الراضي:

متى نرفع الجلسة، السيد الرئيس؟

السيد الرئيس:

عند انتهاء تدخل السي السعداوي.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

السادة الأطر،

يشرفني غاية الشرف، أن أتناول الكلمة، باسم الفريق الحركي، في إطار مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2012 لأعرض على أنظار مجلسنا الموقر وجهة نظر فريقنا في السياق العام المؤطر لهذا المشروع الهام، وكذا مقارنتنا لمضامينه وأهدافه وتوجهاته، مسجلين في البداية أن هذا المشروع يعتبر البادرة المالية الأولى للحكومة بعد تشكيلها كنتاج للعهد الدستوري الجديد الذي أسست له بلادنا منذ المحطة التاريخية لفتح يوليوز 2011، وما بني عليها من استحقاقات إنتخابية تشريعية لـ 25 نونبر 2011. استحقاقات عززت الخيار الديمقراطي المبني على صناديق الاقتراع، وأعادت بناء الثقة بشكل كبير بين المواطن والعمل السياسي، وكلها محطات كرسست بالفعل الاستثناء المغربي ورسخت المنهجية المغربية الخلاقة في تدبير الحراك الاجتماعي والسياسي الذي شهدته وتشهده بلادنا.

إذ على مدار سنة شهد المغرب حراكا مؤسساتيا منقطع النظير أفضى اليوم إلى تعزيز الاستقرار وتوجيه أنظار كافة مكونات الشعب المغربي إلى حراك تنموي منشود، يحقق العدالة في توزيع الثروات، ويؤسس لتوازن تنموي جهوي ومحلي واجتماعي ومجالي.

السيد الرئيس المحترم،

وعيا منا بالطابع الانتقالي لمشروع ميزانية 2012 والضغط الزمني الذي واکب إعداد، على اعتبار أنه موروث عن الحكومة السابقة، ورافقته أجندة سياسية مكثفة حالت دون تقديمه في وقته، فإنه مع ذلك نسجل بكل تقدير الجهود الحكومي المبذول لإخراجه في صيغة جديدة، وبمقاربة موضوعية وواقعية قائمة على مراجعة مؤشرات وفرضيات المشروع وفق ما تمليه الظروف الاقتصادية العالمية والوطنية.

كما نسجل كذلك بصات الحكومة الجديدة في المشروع المطروح على أنظارنا من خلال تعزيز الخيارات الاجتماعية في توجهاته.

وفي نفس السياق، فإننا في الفريق الحركي، ونحن نستحضر حجم الإكراهات المحيطة بالمشروع من قبيل استفحال الأزمة المالية العالمية، خاصة في الأسواق التقليدية لبلادنا، وارتفاع أسعار البترول، وكذا طبيعة السنة

الفلاحية الموسومة بالجفاف، وحجم التحديات الاجتماعية المطروحة، فإننا في نفس الوقت نحني الإرادة الحكومية في التجاوب مع رهانات المرحلة وعزمها الأکید على ترجمة مضامين البرنامج الحكومي على أرض الواقع، عبر تعزيز أرقام الاستثمار العمومي في المشروع، والرفع من وتيرته رغم صعوبة الظروف، ومواصلة دعم الأوراش الكبرى، والتطلع الأکید إلى الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية، رغم الانكماش الاقتصادي الملحوظ، ورغم العجز المتفاقم في الميزان التجاري، والتراجع الوارد في مردودية القطاع الفلاحي، وانخفاض عائدات السياحة، فضلا عن تزايد الطلب على الشغل، وتفاقم الخصاص القائم في المجال الاجتماعي وعلى مستوى البنيات التحتية والخدمات، خاصة في المجال القروي.

وهي تحديات مطروحة بجدة على الحكومة حاليا ومستقبلا، مما يجعل الحكامة الرشيدة وسياسة واضحة المعالم لتجفيف منابع الفساد والإفساد من العناوين الرئيسية لمبادرات الحكومة التي لا بد أن ترافق تنزيل مضامين مشروع الميزانية العامة للدولة.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

من زاوية أخرى ولأن التنمية الاقتصادية هي العمود الفقري والخيطة الناظم للسياسات العمومية، فإننا نحني نهج الواقعية الذي اعتمدهت الحكومة في صياغة المؤشرات المتعلقة بنسبة النمو المتوقع في 4,2% ونسبة التضخم في 2%، والالتزام بالتحكم في نسبة العجز في حدود معقولة وتخفيض سقف البطالة إلى 8%، وهي مؤشرات تبقى طموحة في ظل صعوبة الظروف الداخلية وحجم التحديات المطروحة على الاقتصاد الوطني وحجم الخصاص الاجتماعي، وكذا تداعيات الأزمة العالمية بعمقها المالي وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، خاصة لدى الشركاء الإستراتيجيين للمغرب.

تطلعنا كذلك كبير إلى أن تقدم الحكومة وصفات عملية وبنظرة شمولية لإصلاح صندوق المقاصة، عبر إطلاق حوار وطني يجعل ثمار هذه الصندوق تذهب إلى مستحقيها الفعليين، مسجلين أهمية الخطوات المتخذة في هذا المشروع لتوجيه هذا الدعم إلى تشجيع تدرس أبناء العالم القروي وتوفير فرص العلاج ودعم برامج التنمية البشرية، منبهين إلى ما يرافق هذه التدابير من إشكاليات تتمثل في مراقبة مردوديتها، وتعميمها خاصة في ظل غياب خريطة واضحة للفقر.

كما نعتبر أن إجراء تعويض العاملين في المناطق الصعبة، رغم مضمونه المعقول، يظل محدودا على اعتبار أن الرهان الحقيقي هو العمل على رفع الصعوبة والخصاص عن هذه المناطق حتى تصبح جذابة للأجراء والموظفين.

وتبقي المصادقية في الإنجاز والشفافية في التدبير خير وسيلة لبناء الثقة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، لأن المواطن قد يتحمل تأخر ثمار التنمية

بشكل فعال في المبادرة الاستثمارية، وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السيد الرئيس المحترم،

من زاوية أخرى، لا يمكننا في الحركة الشعبية إلا أن نتفاعل إيجابيا مع تأطير مضامين المشروع بالمرجعيات والثواب الدستورية للمملكة، وفي صدارتها تحسين واستكمال وحدتنا الترابية عبر دعم المقترح المغربي القاضي بتحويل أقاليمنا الصحراوية حكما ذاتيا في إطار السيادة المغربية، وضمن منظور شمولي يؤسس لمغرب الجهات في إطار وحدة التراب والوطن، تحت سقف الملكية الدستورية البرلمانية والديمقراطية والاجتماعية التي شكلت وستظل مرتكزا موحدًا وجامعا لكافة المغاربة باختلاف انتمائهم، منوهين في هذا الإطار بالمكاسب الدبلوماسية التي حققتها بلادنا داخل المنتظم الدولي وفي مختلف المحافل.

وفي نفس سياق الالتزام بالثواب والأسس الدستورية ومن موقعنا السياسي، لا يمكن إلا أن نساند الإرادة الحكومية في ترجمة تعددية للهوية الوطنية والالتزام الحكومة بإخراج مقتضيات الدستور في هذا الصدد إلى حيز الوجود في أقرب وقت، خاصة ما ورد في ديباجة الدستور وفي مضامين المادة الخامسة منه.

وفي هذا الإطار، فإننا نتطلع إلى أن تقدم الحكومة وفي أقرب الأوقات على عرض مشروع القانون التنظيمي لترسيم الأمازيغية، بما يكرس المكتسبات، ووفق مبادئ التعميم والإجبارية واللغة المعيارية الموحدة في مجال التعليم، واعتماد المناصفة في مجال السياسة الإعلامية، وأجرأة الأمازيغية في مجال القضاء، ومختلف مناحي الحياة الإدارية والعامية، ومنحها المكانة اللاتقة بها في مجال السياسة الثقافية ومجالات التخطيط، متطلعين إلى صيانة التراث الأمازيغي الذي يشكل الذاكرة الحضارية للمغرب، ورفع المنع المتواصل والمسلط على أسماء الإعلام والأماكن الأمازيغية، من خلال إبطال مفعول المذكرة الوزارية المعمول بها منذ 1997 والموجهة إلى ضباط الحالة المدنية، عبر تفعيل المذكرة البديلة الصادرة عن وزارة الداخلية في 25 أبريل 2010.

كما نتظر من الحكومة العمل على التعجيل ببلورة المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، لأن في ذلك حكمة للوحدة والتنوع، ووحدة الثقافة وإن اختلفت تعابيرها.

كما نتطلع أن يكون هذا المجلس إطارا يضم كل المؤسسات اللغوية والثقافية حسب منطوق الدستور، وليس بوصلة تؤطر شتات هذه المؤسسات.

وتفعيلا لهذا المسار الهوياتي، فإننا نقترح العمل على وضع جسر للعمل المشترك بين قطاعات الثقافة والتربية الوطنية والإعلام، وصياغة برامج عملية مندجبة لسياسة إعلامية وثقافية وتربوية تصون الهوية المغربية وتقاليده الأسرة المغربية الأصيلة، وتشجع المنتج الوطني الهادف، وذلك في إطار الانفتاح

ولكن لا بد أن يتأكد أنها في الطريق إليه عبر جدول زمني مضبوط. من الجوانب الرئيسية، السيد الرئيس، التي ينبغي أن تحظى كذلك بالاهتمام اللازم من طرف الحكومة، ميدان الاستثمار بشقيه الخارجي والعمومي، وهو ما يتطلب من الحكومة بلورة خطة إستراتيجية لجلب الاستثمارات والعمل على استكشاف الأسواق الجديدة، خاصة في ظل المناخ الديمقراطي والاستقرار المميز لبلادنا، متطلعين إلى أن تضاعف الحكومة جهودها لتحويل الديون الخارجية إلى استثمارات هادفة وناجعة، كإجراء إيجابي يمكن من تخفيف ضغط المديونية الخارجية المنهكة لميزانية الدولة أسوة بالمديونية الداخلية.

وفي هذا السياق، فإننا نتطلع إلى أن تعمل الحكومة من خلال القانون المالي، باعتباره محكا حقيقيا للتنزيل التدريجي لبنود البرنامج الحكومي وخياراته الطموحة، على إطلاق دينامية جديدة، تتوخى توزيعا عادلا للاستثمارات العمومية، عبر توطين البرامج التنموية في الميزانيات القطاعية، وجرد الأوراش والمشاريع حسب الجهات، بجدولة زمنية ومقولات مضبوطة.

وهو إجراء من شأنه تسهيل العمل الرقابي للبرلمان، وكذا سن خيار التوزيع العادل للثروة الوطنية بطموح مشروع في تحقيق التوازن الجهوي والفئوي والمجالي.

ونعتبر أن المدخل الأساسي لهذا الاختيار هو التعجيل بإخراج القانون التنظيمي للمالية في صيغة جديدة تؤسس لميزانية الأهداف والنتائج. كما يقضي ذلك الالتزام بإصدار قوانين التصفية وفق الالتزام بمبدأ السنوية طبقا للمقتضى الدستوري الجديد في هذا الإطار.

السيد الرئيس المحترم،

وفي نفس التوجه، وإذ نسجل إقدام الحكومة على بعض التعديلات الضريبية، فإننا نؤكد على ضرورة فتح ورش الإصلاح الضريبي بشكل معمق وبالجرأة اللازمة.

كما ندعو مرة أخرى، في إطار تعزيز الثقة بين الإدارة والملمزم، إلى إعادة النظر في إجراء الاقتطاع من المنبع، من خلال إدخال التعديلات الضرورية في مدونة تحصيل الديون، اعتبارا لكون هذا الاقتطاع الذي يتم عادة دون إشعار المعني بالأمر، له تداعيات سلبية اقتصاديا واجتماعيا، ومن شأنه دفع المواطنين، مقاولاتا و أفرادا، إلى سحب ودائعهم البنكية مما سيؤثر على الدورة الاقتصادية.

وإذ نطلب التراجع عن هذا الإجراء المحجف، فإننا نؤكد في نفس الوقت على إيجاد صيغ عملية ومعقولة للحد من التهرب والتلمص الضريبي، اعتبارا لكون أداء الضرائب المشروعة عنوانا من عناوين المواطنة الحقة.

لا بد كذلك من جهة أخرى أن تعمل الحكومة على وضع إستراتيجية لدمج الأبنك في الفلسفة التضامنية المؤطرة للسياسة الاقتصادية المسطرة، إذ لا يعقل أن تراكم الفوائد والأرباح الطائلة في زمن الأزمة دون أن تنخرط

وفي نفس الإطار، ننتظر من الحكومة كذلك بسط مخططها التشريعي بجدولة زمنية مضبوطة، ووفق أولويات واضحة لإخراج القوانين التنظيمية المنصوص عليها في الدستور باعتبارها آليات أساسية للإصلاح والتغيير، وتقعيد دستوري لمنظومة قانونية ليست غاية في حد ذاتها، بقدر ما هي أرضية تأسيسية لرؤية تنموية شمولية تجعل البناء المؤسساتي في خدمة الجهاد التنموي الاقتصادي المنشود.

وفي هذا السياق، ونحن في أجواء 100 يوم على تأسيس هذه الحكومة، وإذ نحبي ما حققته الحكومة من نتائج ملموسة في تعاطيها مع عدد من الملفات الشائكة رغم محدودية هذا السقف الزمني وعدم قابليته لإجراء تقييم موضوعي على أدائها، فإننا نؤكد بالمقابل، وبرؤية واقعية، على ضرورة ترتيب أولوياتها وفق انتظارات الشعب المغربي الذي وضع ثقته وما يزال في هذه التجربة الجديدة التي تحظى بمساندة شعبية منقطعة النظير، آمليين أن تشهد الأيام المقبلة مبادرات نوعية تعمق الإصلاح المنشود والتغيير الذي يتطلع إليه المغاربة في حياتهم اليومية وفي أوضاعهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وكلنا أمل وثقة في هذا الدرب النبيل لأننا مؤمنين غاية الإيمان بعزيمة الحكومة وإرادتها القوية في بناء مستقبل زاهر يتقاسمه الجميع.

السيد الرئيس المحترم،

في سياق هذا المحور المؤسساتي، نتطلع أيضا أن تولي الحكومة كبير العناية للجماعات الترابية وفي صدارتها مؤسسة الجهة عبر التعجيل بإخراج القانون التنظيمي للجماعات الترابية، وفق مبادئ اللامركزية الفعلية وعدم التمركز، ومن خلال تقريب القرار من مستعمليه، وبناء سلطات تنفيذية حموية ومحلية تسهر على حكمة ترابية فاعلة، وذلك في أفق بلوغ مؤسسات تشريعية وتنفيذية جمهورية، تترجم روح الجهوية المتقدمة المتناغمة مع مغرب الوحدة في التنوع.

وهذا ما يستدعي إعادة النظر في حصص التمويل المخصصة للجماعات من أجل الرفع منها، ودعم الجماعات القروية الفقيرة، ومراجعة معايير توزيع هذه الحصص، وإطلاق مخططا لإقامة مناطق صناعية في مختلف الجماعات كقاعدة للتنمية والتشغيل، إذ لا يعقل في هذا الإطار أن يواصل المشروع الحالي تخصيص 1% من حصيلة الضريبة على الشركات و 1% من حصيلة الضريبة على الدخل للجهات وهي نسبة هزيلة لا تسمن ولا تغني من جوع، ونعتبر أن الرفع من ميزانية الجماعات الترابية هو مؤشر ضروري لتأسيس التدريجي للجهوية المتقدمة.

كما نسجل في هذا الإطار ضرورة العمل للارتقاء بالغرف المهنية حتى تنبأ مكانة الشراكة مع القطاعات الحكومية في صنع القرار الاقتصادي والتجاري والمهني، داعين إلى العناية الفائقة بالصناعات التقليدية عبر تبسيط مساطر القروض، وتمكينهم من السكن الاجتماعي والتغطية الصحية والاجتماعية.

المعهد على مختلف الثقافات والحضارات، وفق خيار يكرس الحريات المقرونة بحقوق المجتمع، ويرسخ خيار التعددية اللغوية والثقافية.

وهو ما يتطلب وضع آليات عملية لأجراً قواعد دفاتر التحويلات المعتمدة مؤخرا، مع ضرورة نشرها وتعميمها، وتوفير الاعتمادات الضرورية لضمان نجاحها وبلوغ أهدافها النبيلة، إلى جانب إخراج التشريعات القانونية الكفيلة بتأهيل قطاع الصحافة المكتوبة، وضمان الحق في الوصول إلى المعلومات، وتزليل خيار تحرير قطاع الإعلام.

أما بخصوص المحور المتعلق بالإصلاح المؤسساتي والإداري وتطوير الحكامة، فإننا إذا نحن مضامين هذا المحور، وتفاعلا الإيجابي مع الأهداف المسطرة، فإننا نتطلع إلى إبلاء المكانة اللائقة للبرلمان بمجلسه، على اعتبار أن المؤسسة التشريعية هي شريك إستراتيجي للسلطة التنفيذية في مجال تنزيل مقتضيات الدستور وصياغة البرامج التنموية في مختلف المجالات، إن على مستوى الرقابة أو التشريع أو في المجال الدبلوماسي وتخطيط التنمية الجهوية والوطنية.

وفي هذا الإطار، فإننا نؤكد مرة أخرى على ضرورة تمتيع البرلمان باستقلاله المالي والإداري كمنطلق أساسي لفصل السلط، إذ لم يعد مقبولا أن يظل البرلمان في العهد الدستوري الجديد يرفع ميزانيته إلى السلطة التنفيذية للحسم فيها وهو الحارس الأمين على مراقبتها وتشريع ميزانيته.

كما لم يعد مقبولا أن يظل البرلمان محروما من الإمكانات المادية ومن عناية لائقة بموارده البشرية في زمن تستمد فيه السلطة الحكومية من صناديق الاقتراع ومن شرعية برلمانية.

كما ينبغي وضع آليات لضمان مشاركة نوعية للسلطة التشريعية في صناعة القرار الدبلوماسي الذي يظل حكرًا على السلطة التنفيذية.

ومن غير المعقول ولا المقبول أيضا أن يغيب دور مجلس المستشارين في برنامج الحكومة، والذي يظل ضدا على كل القراءات السطحية صمام أمان، ومدرسة لصناع القرار الاقتصادي والمهني وبوصلة للحوار الاجتماعي، ودعامة مؤسساتية لصنع التوازن السياسي، وممارسة الرقابة الشعبية بمنظور جمهوري وتراي.

لهذا، السيد الرئيس، السيد الوزير، نتطلع إلى أن تحدد الحكومة خريطة طريق واضحة المعالم للمسار الانتخابي المقبل والذي من شأنه أن يعزز مكانة الجماعات الترابية والغرف المهنية والنقابات، في ظل مراعاة المصالح العليا للوطن، وتعزيز خيار الثنائية البرلمانية التي تتوج معالم الديمقراطية العالمية، وسيظل مجلس المستشارين حاجة مجتمعية، وصمام أمان للممارسة التشريعية المنتصرة لإرادة الوطن، وهو ما يتطلب توفير الإعتمادات اللازمة لهذا المجلس للنهوض بمهامه الدستورية والتنموية.

وتعزيزا لهذا التفاعل الإيجابي بين المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية، فستجد فينا الحكومة خير دعامة لها عبر مقترحات القوانين وآليات الرقابة والمبادرة.

للسياسة المتشددة والتي لها انعكاسات خطيرة وتداعيات سلبية في عدة بوادي ومدن صغرى بمختلف الجهات. كما تنطوع إلى بلورة سياسة قروية في مجال التعمير إسوة بسياسة المدينة.

وارتباطا بهذا المجال، فإن إيجاد حلول ناجعة وحاسمة لأراضي الكيش وأراضي الجموع والأراضي المهملة عبر تملكها لذوي الحقوق وعن طريق التعاقد مع الخواص بما يعزز الاستثمار المنتج، يعد من الأولويات التي نقتراح أن تعمل الحكومة عليها.

أما من زاوية أخرى، وإذ نذكر بالمكانة الإستراتيجية التي بوأها الدستور للسلطة القضائية كدعامة للعدالة وقاعدة لتشجيع الاستثمار، فإننا نتطلع أن تعجل الحكومة بإخراج المخطط المتكامل لإصلاح هذا القطاع الحيوي، بمدخل أساسي يتمثل في الميثاق الوطني لإصلاح القضاء من خلال حوار وطني شامل.

وهو حوار نؤكد انخراطنا فيه، على اعتبار أن إصلاح هذا القطاع الحيوي هو منطلق رئيسي للتنمية ولصيانة حقوق وكرامة المواطن، متطلعين إلى أن يسفر الحوار المقبل عن إجراءات تساهم في تحسين الوضعية المادية والمهنية والاجتماعية للقضاة وكافة العاملين بالقطاع، مراعاة لمهامهم الجسمية والنيلية.

كما نؤكد على ضرورة الاقتران في استراتيجية الإصلاح بين رهان الاستقلالية وخيار النزاهة، وتعزيز قضاء القرب، مسجلين أسفنا هنا على إنهاء العمل بالقضاء الجماعي المؤطر بالمنظومة العرفية كعنصر من عناصر المرجعية المؤسسة لفلسفة القضاء المغربي.

أما من جهة أخرى، ولأن التنمية البشرية هي في قلب الانشغالات الحركية، على اعتبار أن الإنسان هو صانع وهدف كل تنمية فعلية ومستدامة، فإن الارتقاء بهذه المبادرة الوطنية الناجعة إلى فلسفة تنموية بدل حصرها فقط في مجرد أوراش، يعد من الخيارات المثلى لوضع حد للهشاشة والفقر والإقصاء الاجتماعي ومحاربة الأمية، وذلك عبر ملاءمة المبادرة مع الخصوصيات والحاجات المحلية، وتمكين الساكنة المستهدفة من بلورة المشاريع والبرامج التي تهمهم.

وغير بعيد عن هذا المجال، فإننا نعيد التذكير بضرورة العودة إلى سياسة المخططات التنموية، وكذا التعجيل بإجراء إحصاء عام للسكان، باعتباره آلية أساسية لرسم خطط التنمية، بحكم تقادم الإحصائيات المعمول بها والتي تعود إلى سنة 2004، مع ما تفرضه الهجرة الداخلية والخارجية والنمو الديمغرافي من تغيير المعطيات.

لا يمكن أيضا في هذا الإطار أن نغفل الإشارة إلى ضرورة الحسم في موضوع المشاركة والتمثيلية السياسية لمغاربة العالم، خاصة ونحن على أبواب استحقاقات انتخابية جديدة، وكذا التفكير في دعمهم في بلدان الإقامة في ظل الأزمة التي تواجهها هذه البلدان، وذلك تفعيلًا لمقتضيات الدستور في هذا الصدد.

أما من جانب آخر، نود إثارة انتباه الحكومة إلى الأقاليم المحدثة والتي تستوجب عناية خاصة، إن على مستوى البنيات التحتية أو الإدارية أو الأمنية، وكذا على مستوى الخدمات الاجتماعية والبرامج التنموية. وهو ما يستوجب تمكينها من الإعتمادات المالية الكفيلة بتأهيلها وتمييزها.

وفي هذا المسار الإصلاحية، نود إثارة انتباهكم إلى دور الأحزاب السياسية في هذا المسار التأسيسي، متطلعين إلى إيلائها مزيدا من الدعم قصد تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي للأحزاب السياسية على اعتبار أن الهدف الأسمى هو جعل الجهود السياسي في خدمة الجهود التنموي.

السيد الرئيس المحترم،
من المجالات الحيوية التي ينبغي أن تنكب الحكومة على إيلائها العناية الفائقة، نذكر الأمن بمفهومه الاستراتيجي الذي يبدأ بضمان الأمن الروحي، وينتهي بالأمن الاجتماعي ومكافحة الجريمة التي أضحت لازمة ببنوية واسعة الانتشار.

وهي وضعية أضحت تؤرق الأسر المغربية وتهدد أرواحهم وممتلكاتهم، مما يستوجب منكم وضع استراتيجية للعناية بالموارد البشرية في هذا القطاع الحيوي، وتخصيص الإعتمادات اللازمة لهذا القطاع الاستراتيجي، مشيدين في هذا الإطار بالتزام الحكومة على بذل مزيد من الجهود لمكافحة الإرهاب والتطرف بمختلف أشكاله، ونشر الإسلام المعتدل والسماح في ظل إمارة المؤمنين التي تشكل صمام الأمن الروحي للمغاربة، ومناورة لترسيخ قيم التعايش والتسامح بين مختلف الأديان كقيمة لبلدنا منذ قرون.

لابد كذلك أن نشير إلى تفاعلنا الإيجابي في الفريق الحركي مع الإجراءات والتدابير المعلنة في مجال تأهيل قطاع التربية والتكوين، مثيرين الانتباه إلى إيلاء العناية اللازمة للقطاع الخاص، وتكريس العودة إلى المدارس الجماعية في العالم القروي، عبر توفير بنيات الاستقبال والإيواء والنقل المدرسي، وخلق التناغم بين الاستراتيجيات الخاصة لمختلف مستويات التعليم، من التعليم الأولي إلى التعليم الجامعي، وإرفاق نقل بعض الاختصاصات القطاعية إلى الجماعات المحلية بنقل الإعتمادات المالية.

وبخصوص قطاع السكن بمختلف أنواعه، وإذ نركي المؤشرات المعلنة في هذا القطاع، فإننا نشدد على ضرورة العمل على ملاءمة هذه العروض مع المتطلبات العائلية للمغاربة، وفرض رقابة على الجودة في المنتج، ومراجعة أسعاره بما يراعي القدرة الشرائية للمواطنين، والتحكم في السعر المرجعي للعقار.

كما نقتراح عليكم، بدل التادي في مجال السكن الاجتماعي الذي لا يعمل إلا على حشر المواطنين في علب إسمنتية مغلقة، أن تعمل الحكومة على توفير منتج آخر من خلال توفير بقع أرضية توضع رهن إشارة المواطنين بأثمان معقولة.

كما نشدد في هذا الإطار على ضرورة ملاءمة المنظومة القانونية للتعمير مع الخصوصيات المحلية، عبر تبسيط المساطر لتفادي الانعكاسات السلبية

البحرية الغنية، بمنظور يراعي قدرته الشرائية.

وغير بعيد عن هذا القطاع، فإننا نتطلع إلى إعادة النظر في السياسة الغابوية عبر بذل مزيد من الجهود لتنمية المناطق الجبلية والغابوية من خلال وضع برامج تنموية مندمجة تستهدف هذه المناطق، وتوفر الحماية للثروة الغابوية كمحور بيئي واقتصادي هام.

وفي هذا الإطار، نعيد التأكيد مرة أخرى على ضرورة التعجيل بإخراج قانون الجبل إلى حيز الوجود، علماً أننا كحركة شعبية سبق وأن أعدنا مشروعا في هذا الإطار منذ نهاية التسعينات، مرفق بدراسة مقارنة مع عدة تجارب دولية في المجال، لكن ظل حبس الرفوف في قطاع المياه والغابات.

كما نود في هذا الإطار أن نلتزم من الحكومة العمل على إيجاد حل للذعائر الغابوية التي تنهك قاعدة عريضة من ساكنة المناطق الغابوية، وذلك عبر جرد لهذه الذعائر وتصنيفها حسب درجة الخطورة، وبالتالي إيجاد صيغة لإعفاء غير المتورطين منهم في إحراق الغابة أو إتلافها عن سبق إصرار وترصد ويقصد جنائي، وفتح صفحة جديدة وفق التزامات واضحة ومحددة.

ومن شأن هذا الإعفاء أن يساهم في دعم رهان بناء مجتمع قروي مستقر، ووقف المتابعات والملاحقات التي تطارد هذه الساكنة في الأسواق الأسبوعية وفي المداشر، مع العلم أن مبالغ هذه الذعائر لا تؤثر على ميزانية الدولة، بل ومن الصعب تحصيلها. ونعتبر أن هذا الإجراء النبيل من شأنه أن يكون وجهاً آخر من أوجه المصالحات التي أقدمت عليه بلادنا في عدة مستويات.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

الإخوة المستشارين،

كثيرة هي الانشغالات والملفات والقضايا التي يستدعيها هذا المشروع الهام، ولكن نكتفي من القلادة بما أحاط العنق، على أن نعود في مناقشة الميزانيات القطاعية لتقديم ملاحظتنا ومقترحاتنا بشكل مفصل، مسجلين تفاعلنا الإيجابي مع هذا المشروع الهام، ومساندتنا للإرادة الحكومية القوية في الإصلاح والتغيير، وسنكون إلى جانبكم لتفعيل هذا البرنامج الطموح خدمة للصالح العام تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

"وقل اعملوا لسيروى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"، صدق

الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الرئيس المحترم على تدخله. موعدا على الساعة الخامسة إن شاء الله.

شياء الله.

ورفعت الجلسة.

لا بد، كذلك ونحن في هذا المقام أن نوجه الدعوة إلى الحكومة لفتح ملف التدبير المفوض، عبر إعادة النظر في هذه السياسة، بحكم ما خلفته من نتائج سلبية على حياة المواطنين وقدراتهم الشرائية، خاصة في مجال أسعار الماء والكهرباء والتطهير.

من القضايا الشائكة التي نود إثارتها أمام أنظاركم أيضا، ملف الحوار الاجتماعي والذي ما فتئنا، كفريق حركي، نؤكد على ضرورة تأسيسه وفق أسس جديدة تزيل عنه طابع الفتوية والنظرة القطاعية الضيقة، وذلك عبر الارتقاء به إلى مستوى الحوار المجتمعي، خاصة ونحن نسجل تنامي أشكال احتجاجية جديدة شملت مختلف المجالات والجهات، ولم تعد محصورة فقط على الأجراء والمعطلين. وهي استراتيجية تتطلع بأمل كبير أن تتبلور في الميثاق الاجتماعي الذي يسهر المجلس الاقتصادي والاجتماعي على بلورته.

ومن الملفات التي تؤرق كذلك بالناء، في الفريق الحركي، نشير إلى القطاع التجاري، خاصة الجانب غير المهيكل منه والمتمثل في ظاهرة الباعة المتجولين، حيث يناهز المعنيون بهذا القطاع ما يفوق نصف مليون، مع ما لذلك من تأثير على البيئة والسياحة والأمن، وهو ما يستلزم العمل على اتخاذ تدابير لتسهيل ولوج هذه الشريحة الاجتماعية إلى القطاع المنظم.

السيد الرئيس المحترم، من القضايا الأساسية في منظورنا كذلك، في فريق الحركة الشعبية، ما يتعلق بالتنمية القروية والتي تشكل إحدى الأولويات الرئيسية في البرنامج الحركي.

وإذ نحى في هذا الإطار مبادرة الحكومة إلى الرفع من اعتمادات صندوق التنمية القروية بنسبة 100% لتصل إلى مليار درهم سنويا، رغم محدودية هذا الاعتماد أمام حجم الخصائص الذي يعرفه هذا الوسط الحيوي، فإننا كذلك نسائل الحكومة عن الآليات المؤسسية التي ستسهر على تدبير هذه البرامج المندمجة الموجهة إلى هذا الوسط الحيوي، خاصة بعد اختفاء قطاع حكومي مكلف بهذا القطاع الإستراتيجي إسوة بما وقع في هيكلية الحكومة السابقة.

ونقترح في هذا الإطار، العمل على تجميع الصناديق والمؤسسات المعنية بهذا الوسط الذي يمثل المغرب العميق في شكل وكالة التنمية القروية، تسهر على بلورة رؤية أفقية ما فوق قطاعية بدل ترك مصير هذه التنمية مشتتة على أزيد من ستة قطاعات حكومية، وهنا نشيد بإضافة المناطق الجبلية إلى اختصاصات ومجالات اشتغال صندوق التنمية القروية.

وفي نفس السياق، نود أن نشير إلى ضرورة تصحيح المنظور القائم والذي يختزل التنمية القروية في التنمية الفلاحية فقط. هذه التنمية التي تنتظر من مخطط المغرب الأخضر أن يعطيها فور ظهور نتائجها دفعة قوية تجعل من الاقتصاد الفلاحي دعامة بنوية للاقتصاد الوطني، عبر جعل الفلاح محور السياسة الفلاحية بدل الاقتصار فقط على ضمان الأمن الغذائي رغم أهميته القصوى.

كما نسجل تطلعنا إلى سياسة حكومية في مجال الصيد البحري، تأخذ السوق الداخلية بعين الاعتبار، وتمكن المواطن من حقه المشروع في ثرواتنا